الأمم المتحدة S/PV.5922

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٢٢**

الثلاثاء، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد خليل زاد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد غرولس
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو زمين
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون سويرز

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-39589 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام إلى دارفور.

تقرر ذلك.

أدعو السيد يان إلياسون إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سالم أحمد سالم، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى دارفور.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سالم إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام إلى دارفور، والسيد سالم أحمد سالم، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى دارفور.

وأعطي الكلمة الآن إلى السيد إلياسون.

السيد إلياسون (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسعدني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم، إلى جانب زميلي وصديقي العزيز، السيد سالم أحمد سالم، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى دارفور. ويعلم الأعضاء أننا قدمنا أيضا إحاطة إعلامية مشتركة لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ١٢ حزيران/يونيه بأديس أبابا. ويدل تقديمنا معا لهاتين الإحاطتين الإعلاميتين على استمرار توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وفقا لروح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

دارفور قضية صميمية. وبحكم تعقيد الصراع ونطاقه، لا بد لنا أن نقوم بدرجة أكبر حتى من ذي قبل بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي. وتشكل زيارة بعثة مجلس الأمن إلى عدد من الدول الأفريقية، بما فيها السودان، قبل ثلاثة أسابيع لا أكثر، مظهرا هاما من مظاهر هذا البعد المتزايد الأهمية للعلاقات الدولية.

اليوم سأقدم عرضا موجزا بشأن العملية السياسية والسعي إلى إحلال السلام في دارفور. يتذكر الأعضاء أن المشاورات الرفيعة المستوى، التي عقدت بأديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وجهت دعوة بالإجماع من أجل تنشيط العملية السياسية. فاتفاق دارفور للسلام، الذي أُبرم عام ٢٠٠٦، لم يحظ بترحيب وموافقة غالبية أبناء دارفور. وكان من الواضح أنه لا بد من استجماع الحركات المتفككة غير الموقعة على الاتفاق، وإعداد الأطراف لإجراء محادثات موضوعية. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عُيِّن السيد سالم وأنا مبعوثين خاصين مكلفين بإنجاز هذه المهمة.

وخلال أول إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس، في آذار/مارس ٢٠٠٧، أبلغت الأعضاء بأن جميع الأطراف تشعر بالإرهاق وبإحباط عميق، بعد أربع سنوات من الصراع والمعاناة. غير أنني حذرت من مغبة أن تعلو أصوات

تدافع عن إبقاء الحالة على ما هي عليه أو تنادي بحل عسكري. وعلاوة على ذلك، أعربتُ عن القلق من جسامة الظروف الإنسانية والأمنية في الميدان.

وعلى الرغم من ذلك، شعر السيد سالم وأنا أن هناك فرصة سانحة، وإمكانية لإجراء الحوار بين الأطراف. ولاحظنا بعض أوجه الاستعداد لديها للمشاركة في العملية السياسية. وبدت الظروف على الجبهتين الدولية والإقليمية مؤاتية نسبيا في ذلك الوقت. وتم استجماع الزخم صوب نشر عملية مشتركة لحفظ السلام بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وخلال هذه الفترة، وضعنا خريطة الطريق للعملية السياسية، التي قدمت لهذا المجلس في حزيران/يونيه من السنة الماضية. وكان الهدف عقد محادثات موضوعية بحلول الصيف الماضي.

وعلى مدى فترة الـ ١٨ شهرا الماضية، قمنا أنا والسيد سالم بحث الأطراف على إثبات جدية نواياها، لا سيما من خلال تحسين الحالة الأمنية والإنسانية. وكان لا بد من بناء الثقة وإيجاد بيئة مؤاتية لإجراء محادثات السلام. وسافرنا مرارا وتكرارا إلى مناطق دارفور التي يخضع فيها التنقل للمراقبة وإلى أماكن أخرى في المنطقة، وحثثنا الحركات على تعزيز تماسكها الداخلي. وحثثناها على اعتماد نهج مستند إلى المسائل والتركيز على الشواغل المشتركة في مجالات تشاطر السلطة، واقتسام الثروة، والأمن. ونصحناها بحزم أن تنضم إلى طاولة المفاوضات بمواقف موحدة.

كما عقدنا اجتماعات متواترة في الخرطوم وجوبا مع مسؤولين من حكومة الوحدة الوطنية، وحثثناهم على إبداء الاستعداد لتقديم تنازلات بغية تعجيل وتيرة العملية السياسية. وطالبناهم بأن يمارسوا ضبط النفس على الصعيدين السياسي والعسكري. وعلاوة على ذلك، حثثناهم على أن يناقشوا معنا كيفية تناول مسائل تشاطر السلطة واقتسام الثروة، فضلا عن الأمن خلال المحادثات.

وطيلة كل هذا الوقت، زرنا مخيمات اللاجئين المكتظة بالسكان ومخيمات الأشخاص المشردين داخليا في الميدان. وجلسنا تحت الشجر مع القيادات التقليدية. وتجولنا في العديد من الأسواق المحلية الفارغة بصورة مأساوية. ورأينا بأم أعيننا وأحسننا بقلوبنا لماذا يعتبر الكثير من الناس دارفور منسية ومهملة. وبلّغنا الرسالة ذاتها لجميع الأشخاص الذين التقيناهم وتلقينا منهم الرد ذاته وهو: آن الأوان للقيام بعملية سياسية جدية تضع حدا للمعاناة، والتهميش السياسي، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وأجواء انعدام الأمن والخوف التي تسود اليوم في دارفور.

في الصيف الماضي كانت الأجواء إيجابية. فقد اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧). ولم يتم الإبلاغ بحدوث أي انتهاكات لوقف إطلاق النار على مدى أربعة أشهر. وأبدت معظم الحركات استعدادها للبدء بمفاوضات قبل نهاية الصيف. وعلى الرغم من استمرار تفككها، أُحرز التقدم، لا سيما في أروشا في آب/أغسطس ٢٠٠٧، عندما اتفقت شخصياتها القيادية على أرضية مشتركة لإجراء المحادثات.

واستنادا إلى هذه التطورات، قرر الأمين العام بان كي - مون والرئيس كوناري إطلاق أول مرحلة من محادثات السلام الرسمية في سرت بليبيا، في تشرين الأول/أكتوبر. وبينما اتسمت المحادثات بين الأطراف بنبرة بناءة، كان من العسير للغاية الانخراط في مناقشات موضوعية بسبب غياب الحركات الرئيسية ووفد موحد يمثل حكومة الوحدة الوطنية. فالظروف لم تكن مؤاتية. غير أن البدء بعملية السلام شكل حافزا لكي تكثف الحركات جهودها من أجل توحيد صفوفها، لا سيما بمساعدة الحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا. وشعرنا أنا والسيد سالم بالتشجيع إزاء ما أُنجز من عمل لإعادة هيكلة الشبكة المعقدة للمجموعات الصغيرة. وشهدنا ظهور خمسة تجمعات

رئيسية: جيش التحرير السوداني ”فصيل الوحدة“، والجبهة المتحدة للمقاومة، وجيش تحرير السودان – عبد الشافي، وجيش تحرير السودان – عبد الواحد، وحركة العدل والمساواة – خليل إبراهيم.

ولسوء الطالع، لم يكن استعداد الحركات للمضي في طريق السلام متسقا بمرور الوقت. فجيش تحرير السودان – عبد الواحد لا يزال يفرض شروطا مسبقة صارمة على المشاركة في المحادثات. واتبعت حركة العدل والمساواة – خليل إبراهيم المسار العسكري وتعرضت للانتقاد على الصعيد الدولي لقيامها بذلك. كما رفضت هاتان الحركتان المشاركة في المحادثات إذا كانت ما تسميانه ”حركات التمرد الانفصالية“ ستشارك فيها. واتخذت الجبهة المتحدة للمقاومة وجيش تحرير السودان – عبد الشافي مواقف إيجابية على نحو عام إزاء العملية، غير أنهما لا يزالان يعملان على حل المشاكل الداخلية. وأبدى جيش تحرير السودان ”فصيل الوحدة“ رغبته في التعاون وأعلن عن استعداده لحضور المحادثات في أي وقت.

وفي بداية الخريف الماضي، انقسمت حركة العدالة والمساواة وعلق الجيش الشعبي لتحرير السودان عمله في الحكومة. ومنذئذ، استمرت الأجواء في التدهور. وأكدت التوغلات والمواجهات بين تشاد والسودان الحاجة الملحة إلى إقامة علاقة حسن الجوار بينهما. وأثبت الهجوم على أم درمان أن هناك من لا يزال يؤمن بالحل العسكري. وأبرز الدمار الذي تعرضت له أبياي استمرار التوترات بين الشمال والجنوب في السودان وعواقب الفشل في تنفيذ الاتفاقات. وتدل المواجهات المتواصلة في دارفور بين الحركات والقوات المسلحة السودانية وفيما بين الميليشيات القبلية، بصورة واضحة، على أن هذا الصراع المعقد لا يزال مستمرا.

وينبغي أن نضيف إلى هذا الأمر استمرار العنف والظروف الإنسانية القاسية في الميدان. إن وصول المساعدات الإنسانية يعرقله القتال بين الحركات وفيما بينها وبين القوات المسلحة التابعة للحكومة. كما تعرض الأمن وإمكانية الوصول إلى مزيد من القيود بفعل الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وعلى ممتلكات المنظمات الإنسانية، وأعمال اللصوصية، والنهب بل وأعمال الاختطاف والقتل. وقد أدت هذه الأعمال إلى خسائر فادحة تكبدتها العمليات الإنسانية، لا سيما إيصال الغذاء الذي اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تقليصه بقدر كبير. ومن الأسباب الإضافية للشعور بالانزعاج ارتفاع أسعار الغذاء على الصعيد العالمي وموسم الأمطار الوشيك.

والآن، يجب أن تشكل الحالة الأمنية في دارفور شغلنا الشاغل. ووفقا لإطار عملنا للمضي قدما، الذي قدمناه هذا الربيع، شددنا التركيز، أنا والسيد سالم، منذ بضعة أشهر، على الحد من مستوى العنف. وفي إطار هذه الجهود، أجرينا اتصالات مكثفة مع الأطراف بغية عقد مشاورات أمنية غير رسمية بين الحركات وحكومة السودان في سويسرا في وقت سابق هذا الشهر. وفي نهاية المطاف، فإن حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان – عبد الواحد قد آثرا عدم الموافقة على الاجتماع معاً لإجراء مشاورات في هذه الآونة. ولهذا السبب وغيره من الأسباب، قررنا التأجيل. وفي غضون ذلك، فإننا نواصل مناقشة المسائل الأمنية مع الأطراف على أساس ثنائي.

وفي ظل هذه الخلفية، يؤسفني غاية الأسف أن أبلغ المجلس اليوم بأننا في وضع صعب في العملية السياسية. ومنذ محادثات سرت، لم تبد الأطراف استعداداً للالتقاء وإجراء محادثات ذات معنى. والسيد سالم وأنا لم نلمس لدى الأطراف استعداداً للتوصل إلى تدابير لبناء الثقة تحسيناً لآفاق المفاوضات. فلم تتوطد الثقة بين الأطراف، بل لا وجود لها بالمرة في بعض الحالات.

وما زال التشرذم داخل الحركات يؤثر على تماسكها واستعدادها لإجراء محادثات. وبدلاً من أن يجتمعوا لبحث

المسائل التي قد تيسر العملية وتحسن حياة أجيال من أبناء دارفور، انخرطت بعض الحركات في صراعات على السلطة والتناحر فيما بينها. وانشغلت تلك الحركات بوضع شروط مسبقة للمحادثات وباتت تطلق بيانات إنشائية بعيدة عن الحقيقة تماماً. والحركتان الأصليتان، حركة تحرير السودان – عبد الواحد وحركة العدل والمساواة – خليل إبراهيم، تدعي أنها أكثر شرعية من المجموعات الأخرى. ولذلك، عليها أن تتحمل المسؤولية وأن تمارس القيادة وتعزز تعاونها مع الحركات الأخرى.

وفي نفس الوقت، علينا أن نقر بأن هذه الحركات لا تثق في حكومة السودان إلى حد كبير. ولديها شكوك جادة في نزاهة تنفيذ أي اتفاق للسلام. وهي تنظر إلى ما آل إليه تنفيذ اتفاق السلام الشامل واتفاق سلام دارفور كمبرر لعدم استعدادها للذهاب إلى مائدة المفاوضات. والهجمات المستمرة ضد المدنيين وإعادة التوطين على أرض يملكها أناس يكابدون شظف العيش في المخيمات حالياً أمر لا يعزز مناخ الثقة. وعلينا أن نذكر أيضاً أن حكومة السودان لديها الموارد والمسؤولية عن ضمان الحماية والرفاه والحياة الكريمة لكل سكان دارفور والسودان.

والسيد سالم وأنا طلبنا من الحكومة مرات عديدة أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تنظر في المسائل الرئيسية للصراع لكي تبين التزامها بالحل السياسي بشكل ملموس. علاوة على ذلك، وكيما تنشأ الثقة ويتسنى القيام بعملية سياسية ذات مصداقية، وحتى تتحقق المصالحة، لا بد من احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وكثيراً ما سألت نفسي لماذا كان حل الصراع في دارفور بهذه الصعوبة. وقد توصلت إلى استنتاج مفاده أن هذه المسألة تتطلب تناغماً متزامناً على مستويات أربعة: المجتمع الدولي؛ والشركاء الإقليميين؛ وحكومة الوحدة الوطنية في السودان، وأخيراً الحركات في دارفور. وظل هذا التناغم غائباً طول الوقت وإن كان بدرجات متفاوتة.

ومن الأهمية الحيوية الآن أن تستكشف الأطراف المؤثرة من المجتمع الدولي ميزاتها النسبية إزاء الأطراف والمنطقة. ولتحقيق تقدم، يجب أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم. ولا بد من تقسيم العمل بصورة أكثر فعالية للتعامل مع الأزمة تلك. وثمة حاجة ملحة إلى أطراف خارجية – المنظمات الدولية والدول الأعضاء، وخاصة أعضاء مجلس الأمن – بغية ممارسة التأثير بصورة مشتركة، فضلاً عن ممارسة الضغط الثنائي على الأطراف لوقف المزيد من الأعمال القتالية واتخاذ خطوات نحو السلام. وعقد اجتماع دولي رفيع المستوى جيد الإعداد يمكن أن يؤدي دور المحفز الإيجابي في هذا الصدد.

ولكي ننجح، علينا أن ننظر إلى دارفور أيضاً من منظور أشمل للسودان ككل، وللمنطقة. وعندما نفعل ذلك، ينبغي أن نراعي الاعتبارات التالية.

أولاً، أن تنفيذ اتفاق السلام الشامل له آثار واسعة النطاق بالنسبة لدارفور. وهذا ينطبق على بناء الثقة، بل وعلى ترتيبات اقتسام السلطة مستقبلاً في دارفور والسودان.

ثانياً، لن يكون هناك سلام في دارفور بدون تطبيع العلاقات بين السودان وتشاد. وينبغي بذل جهود متضافرة للمساعدة والتأثير على البلدين لإعادة إحلال الأمن واحترام الاتفاقات القائمة، وآخرها اتفاق داكار.

ثالثاً، أن السلام يتطلب إرادة سياسية واستعداداً من الجانبين للتوصل إلى حلول توفيقية. وهذا أيضاً يتطلب من الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية الرئيسية أن تقدم حوافز ومثبطات دبلوماسية ومالية واجتماعية – اقتصادية ذات مصداقية، بما في ذلك برامج للإنعاش في المناطق التي تستقر فيها الظروف.

رابعاً، لا بد أن يكون هناك نشر أكثر سرعة وفعالية للعملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في

دارفور. وتنفيذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) أساسي لتعزيز مصداقية المجتمع الدولي وهذا المجلس ولأمن ورفاه سكان دارفور. والمجتمع الدولي قد أبدى تضامنه مع دارفور من خلال الرجال والنساء الشجعان الذين أسهمت بهم دول كثيرة. وفي نفس الوقت، لا بد لي من القول إن انتقاء جنسيات معينة ممن تنطبق عليهم شروط الانضمام إلى عملية حفظ السلام أمر لا يتفق تماماً مع روح ميثاق الأمم المتحدة، ومن المؤكد أنه يعقد عملية السلام.

خامساً، إن السعي إلى السلام تعرقله دائماً وفرة الأسلحة. ولا بد من بذل جهود أكثر فعالية لإنهاء تدفق الأسلحة إلى دارفور، وفقاً للحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة.

أخيراً، لا بد من إشراك سكان دارفور في العملية بصورة أكبر. وينبغي أن نذكر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عندما نرى النساء والأطفال يعانون الأمرّين. وقد تحمل المواطنون العاديون والنازحون عبئاً ثقيلاً ودفعوا ثمناً فادحاً بالفعل. وأي اتفاق مستقبلي سيجهض ما لم تُسمع أصوات المجتمع المدني والزعماء التقليديين وممثلي مجتمعات النازحين. فلا بد من احترام مصالح هؤلاء أيضاً – وليس من حملوا السلاح فحسب. وفي هذا الصدد، فقد رحبنا، السيد سالم وأنا، بالالتزام الذي أبدته الحكومة مؤخراً بانخراط أقوى مع المجتمع المدني في دارفور.

وأود أن أختتم ببعض الملاحظات الشخصية. فأنا كثيراً ما أقتبس القول المأثور السويدي، يمكنك أن تقود الحصان إلى عين الماء، ولكن لا يمكنك أن تجبره على أن يشرب ماء. وفي حالة دارفور، هناك الآن أسباب تدفعنا إلى التساؤل عما إذا كانت الأطراف مستعدة للجلوس إلى طاولة المفاوضات وتقديم التنازلات الضرورية للسلام. والسيد سالم وأنا بذلنا كل ما في وسعنا من أجل المساعدة. وتعيين وسيط رئيسي متفرغ مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمواصلة ذلك المسعى أصبح وشيكاً. وسيعلن اسمه فور إبلاغ الأطراف به. وسنبقى، السيد سالم وأنا، مستعدين لتقديم المشورة وللمشاركة، حسب الاقتضاء.

مع ذلك، فإن تعيين وسيط رئيسي، في حد ذاته، لن يجلب السلام إلى دارفور. وكما ذكر، لا بد أن يسهم الآخرون بأن يقدموا إلى الأطراف مزيداً من الحوافز المشجعة والمثبطات ذات المصداقية. وقد يتطلب ذلك تحولاً في نظرة الأطراف الرئيسية ونظرتنا جميعاً إلى الأزمة. وهناك توجه إلى تجزئة الصراع في دارفور، بدون مراعاة الأبعاد الوطنية والإقليمية بدرجة كافية.

وعلى العالم الخارجي، والأطراف كذلك، تقع مسؤولية إنهاء هذه المأساة. فهي تهدد بتمزيق أمة كبيرة في أفريقيا، وزعزعة استقرار المنطقة على نحو خطير وتعريض السلام والأمن الدوليين للخطر. فعلى مدار خمس سنوات، عانى ملايين البشر معاناة هائلة. ولا يمكن أن يستمر الأمر كذلك. هناك جيل جديد في السودان قد يقضي حياته في صراع ويأس وفقر. وينبغي أن يكون المجتمع الدولي قد استوعب دروساً كافية من صراعات أخرى أُهمِل فيها السكان ليقضوا حياتهم في المخيمات.

وعليه، لا بد لنا الآن من تعبئة كل الطاقات السياسية داخل السودان وخارجه من أجل، أولاً، وقف التصعيد والتوصل إلى وقف الأعمال القتالية؛ ثانياً، وضع أساس لمحادثات سلام جادة من أجل دارفور. ولكن، في التحليل النهائي، لن نحرز تقدماً إن لم يبد السودانيون أنفسهم جدية وإرادة سياسية والتزاماً قوياً بالسلام. عليهم أن يتحملوا المسؤولية وأن يقوموا بتسوية نهائية للخلافات القائمة التي أرهقت سكان دارفور وشعب السودان طويلاً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد إلياسون على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للسيد سالم.

السيد سالم (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن. ويسرني على وجه الخصوص، سيدي، أن أقوم بذلك في ظل رئاستكم. إنني أدرك أهمية الجهود التي يبذلها بلدكم بحثا عن إنهاء للصراع في دارفور والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة. وأدرك بشكل خاص الدعم الفعال الذي تقدمه لزميلي وصديقي يان إلياسون ولي شخصيا على حد سواء الولايات المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون في الاضطلاع بولايتنا بصفتنا المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن دارفور.

إنني لست غريبا على مجلس الأمن بالنسبة لمسألة دارفور. فخلال محادثات السلام بين الأطراف السودانية بشأن دارفور التي عقدت في أبوجا في عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٦، والتي كنت خلالها المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي وكبير الوسطاء والتي توجت بالتوقيع على اتفاق السلام في دارفور، أتيحت لي فرص لتقديم إحاطات إعلامية للمجلس. ولكن وفي هذه المرة أقوم بذلك العمل بصورة مشتركة مع المبعوث الخاص إلياسون، بيانا لعملنا الجماعي وإظهارا واضحا من النواحي العملية للتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مسعانا الجماعي لإحلال السلام والأمن، والأمر الأكثر أهمية، في تصميمنا الجماعي على الإسهام في إنهاء الصراع المأساوي في دارفور. وكما لاحظ السيد إلياسون على نحو صائب، قبل ١٢ يوما أتيحت لكلينا الفرصة في أديس أبابا لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وقدم المبعوث الخاص إلياسون، في بيانه اليوم، سردا تفصيليا ومسهبا لأنشطتنا المشتركة. وتشمل تلك الأنشطة مشاورات مكثفة، وخرائط للطريق، وخطط عمل، وبرامج واستراتيجيات وضعها المبعوثان الخاصان بمساعدة الفريق المشترك لدعم الوساطة، وبالدعم الكامل من الشركاء الإقليميين والدوليين، وهي ترمي إلى جمع أطراف الصراع على طاولة المفاوضات. وأؤيد تأييدا تاما ما قاله السيد إلياسون.

وقبل ستة عشر شهرا، أسند إلينا الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ولاية محددة، وهي على وجه التحديد، تنشيط العملية السياسية. وبعبارات أخرى، كان علينا أن نهيئ الظروف المؤاتية لأطراف الصراع – أي حكومة السودان والحركات المسلحة – للمشاركة في حوار سياسي أكثر شمولا ويفضي إلى التوصل إلى تسوية سياسية أكثر قبولا وبالتالي أكثر دواما لمشكلة دارفور. وخلال هذه الفترة، سافرنا عدة مرات إلى السودان. وعلى وجه الخصوص، قمنا بزيارات إلى الخرطوم ودارفور وجوبا.

وفي دارفور قمنا بصورة واسعة بزيارة عدة مناطق مختلفة للاجتماع مع زعماء الحركات المسلحة وقادتها العسكريين. وخلال تلك الزيارات أجرينا مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأطراف الموقعة وغير الموقعة على اتفاق السلام في دارفور، والزعماء التقليديون، وقادة الأحزاب السياسية، وممثلو الأشخاص المشردين داخليا، ومنظمات المجتمع المدني وجماعات النساء والشباب والمثقفين. وكان أحد عيوب محادثات أبوجا للسلام هو اقتصار العملية بأكملها على الحكومة والحركات المسلحة. وفي هذه المرة، كنا مصممين على تصحيح ذلك بكفالة مشاركة أوسع نطاق لأصحاب المصلحة، أو على أقل تقدير مشاورتهم.

وفي الخرطوم، وخلال مشاوراتنا مع قادة الحكومة والمسؤولين على المستويات المختلفة، ومع ترحيبنا باستعداد

الحكومة للدخول في مفاوضات، فإننا ناشدنا الحكومة اتخاذ تدابير ملموسة لتبديد شواغل ومخاوف الحركات، التي لديها انعدام عميق للغاية للثقة بالحكومة. وشددنا على حقيقة أن الحكومة تتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلام، وبناء على ذلك ينبغي أن تتخذ خطوات متعمدة ومستمرة وتهدف إلى تخفيف أعمال العنف، بما في ذلك ممارسة ضبط النفس والامتناع عن عمليات القصف الجوي، التي تحدث باستمرار نتائج مروعة على المدنيين الأبرياء. كما ناشدنا الحكومة أن تكون أكثر مبادرة ومرونة بشأن المسائل الأساسية التي تشكل الانقسام الحالي بينها وبين الحركات في ما يتعلق بالتوصل إلى تسوية في دارفور في المستقبل.

وفي جوبا، اجتمعنا أيضا في عدة مناسبات مع كبار القادة والمسؤولين. وأيدنا وشجعنا جهودهم الرامية إلى تعزيز وحدة الحركات. وقمنا بذلك العمل، أولا، لأننا نرى أن الحركة الشعبية لتحرير السودان، بوصفها جزءا من حكومة الوحدة الوطنية، في وسعها أن تضطلع، وينبغي أن تضطلع، بدور هام وبناء في التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لأزمة دارفور. وثانيا، نرى أن التجربة الخاصة للحركة الشعبية لتحرير السودان وعلاقاتها التاريخية مع بعض الحركات في دارفور من شأنها أن تساعد في تشجيع الحركات نحو عملية المفاوضات.

واستنفدنا جزءا كبيرا من وقتنا وطاقتنا والموارد المحدودة الموضوعة تحت تصرف الوساطة المشتركة في تشجع ودعم جهود الحركات الرامية إلى تحقيق الوحدة، أو على الأقل التوصل إلى مواقف مشتركة. وقمنا بذلك العمل بإيمان راسخ بأن من شأن تلك الوحدة أن تسهم إسهاما كبيرا في عملية السلام وبأنه، في الاتجاه العكسي، كان استمرار التجزؤ ضارا بالسلام والاستقرار في دارفور. وفي جهودنا ومبادراتنا تفاعلنا وتشاورنا بصورة وثيقة مع الشركاء الإقليميين. كما أننا تلقينا الدعم من الشركاء الدوليين.

إن المشاورات التي جرت في أروشا في آب/أغسطس ٢٠٠٧ بعثت بارقة أمل. ولكن وللأسف تبدد هذا التفاؤل مع الانقسام الذي حصل في إطار قيادة حركة العدل والمساواة بعد ذلك بوقت قصير. وفي وقت لاحق لبدء عملية سرت في تشرين الأول/أكتوبر العام الماضي، وانطلاقا من الدروس المستخلصة من عملية سرت، التي جعلت، في جملة أمور، من الضروري إرجاء المحادثات بسبب عدم وجود بعض الأطراف الفاعلة الرئيسية، تم تكثيف الجهود الرامية إلى صياغة درجة ما من الوحدة والوئام. ويتعين الترحيب ببروز خمس جماعات – بدلا من التعامل مع حوالي عشرين فصيلا أو ما إلى ذلك. وبطبيعة الحال، وبصورة مثالية كنا نحبذ أن تكون لدينا الحالة التي سادت في بداية محادثات أبوجا وهي تحديدا، حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وحدهما. ولكن للأسف، وفي الوقت الحاضر يبقى هذا مجرد أمر مثالي. وفضلا عن ذلك، من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن عملية التجزؤ في إطار الحركات بدأت بشكل جدي بينما كانت محادثات أبوجا ما زالت مستمرة.

ولذلك فإن الحالة على أرض الواقع تتمثل في أنه ما زال هناك انقسام بين الحركات، وفي بعض الأحيان في داخلها. والواقع المحزن الآخر هو أن بعض الحركات ليست مستعدة ليس للدخول، أو غير راغبة، في الدخول في مفاوضات موضوعية فحسب بل إنها مناهضة للمشاركة في أي محادثات رسمية أو غير رسمية. وتصر بعض الحركات على وضع شروط مسبقة هي من البديهي غير مقبولة، بالرغم من أن بعض مطالبها الشرعية ينبغي أن تشكل بهذه الصفة أساسا للمفاوضات. وتدعي حركات أخرى احتكارا حصريا للتمثيل وهي رافضة لجميع الحركات الأخرى. وأيضا، يبدو أن حركات أخرى تتابع بقوة خيارا عسكريا، على النحو الذي دل عليه الهجوم المؤسف الذي قامت به حركة العدل والمساواة على أم درمان، والذي لقي إدانة دولية شاملة.

ومما يؤدي إلى تفاقم الحالة أن عملية التجزؤ لم تتوقف بشكل كامل. وباختصار، وصلت العملية السياسية إلى حالة للجمود، وعلى النحو الذي تم التشديد عليه في اجتماع عقد مع الشركاء الإقليميين والدوليين في وقت سابق هذا الشهر في جنيف، تقوم حاجة إلى إعادة النظر في استراتيجية المضي قدما في المستقبل. وبينما يتأمل مجلس الأمن في هذا الأمر بدلا من الصورة القاتمة وينظر في الطريق نحو المستقبل، فإنني أرى أن الأهمية بمكان مراعاة العوامل التالية، ضمن أمور أخرى.

إن الشاغل الأول لأبناء دارفور – كما أعربوا لنا عنه بوضوح كلما اجتمعنا معهم، في المدن أو القرى، وسواء كانوا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو في معاقل التمرد – هو مسألة توفير الأمن. ويجري قتال تشارك فيه القوات المسلحة السودانية وبعض الحركات؛ وهناك قتال بين بعض الحركات أنفسها؛ وما زال الجنجويد يطلقون العنان للرعب. وهناك اللصوصية المحضة والجرائم التي ترتكبها الجماعات المسلحة. وفي الواقع ليس من قبيل المبالغة التأكيد على أن أبناء دارفور بصفة عامة ينتظرون بتلهف انتشار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ولديهم توقعات كبيرة بأن الانتشار الكامل للعملية سيحدث فرقا كبير في حياتهم اليومية. ومن المؤكد أن ذلك الانتشار سيقطع شوطا طويلا في المساعدة على تهيئة مناخ مؤات لإطلاق عملية السلام.

لذلك فإنه من المؤسف أكثر أن مثل هذا النشر كان بطيئا بشكل مؤلم وذلك في مواجهة العديد من الصعوبات، بعضها ناتج عن موقف حكومة السودان إزاء مسائل مثل تشكيل القوة وصعوبات غيرها ناتجة عن إخفاق المجتمع الدولي في العمل بشكل حاسم. ونحن ندرك جميعا أن المطلوب في دارفور هو قوة عتيدة ومجهزة تجهيزا جيدا وذات قدرة معقولة على الحركة. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه تعليق مؤسف أن يُقال إنه رغم وجود الآلاف من طائرات الهليكوبتر لم يتسن حتى الآن الحصول على حوالي عشرين طائرة هليكوبتر للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ومع ذلك، فقد دعا المجتمع الدولي بصفة عامة مرارا وتكرارا إلى النشر السريع لعملية مختلطة قوية.

ونظرا لهذه الظروف، من المهم في رأينا أن نكون يقظين حتى لا تتحول نشوة التوقعات لدى أبناء دارفور إلى يأس. ومن الواضح في الوقت نفسه أن العملية المختلطة في حد ذاتها، حتى عندما يتم نشرها بالكامل مع ما يلزمها من معدات ودعم لوجيستي، لن تُترجم إلى السلم والاستقرار في دارفور. فسوف تحتاج القوة المختلطة إلى تعاون جميع الأطراف حتى تضطلع بمسؤولياتها على نحو فعال. وفوق كل شيء، ستكون هذه القوة في حاجة إلى سلام تحافظ عليه، ومن هنا تنبع الأهمية الحاسمة للعملية السياسية.

إن حالة انعدام الأمن في دارفور تفاقمها العلاقات المتوترة والمتدهورة بين تشاد والسودان. ومن المهم لمصلحة شعبي تشاد والسودان أن يتم نزع فتيل هذه الحالة. والاتفاقات المختلفة التي تم التوصل إليها بين البلدين، بما في ذلك الاتفاق الأخيرة الذي تم التوصل إليه في داكار، هي في حاجة ماسة إلى التنفيذ. ومن الواضح أنه بدون تخفيف حدة التوتر بين هذين الجارين وتطبيع العلاقات بينهما من غير المتصور أن يتسنى التوصل إلى حل دائم للصراع في دارفور.

والمسألة الأخرى المثيرة للقلق الشديد والتي تتطلب اهتماما وإجراءات عاجلة هي تدفق الأسلحة إلى دارفور رغم وجود حظر على الأسلحة. ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في هذا الأمر وأن يسد الثغرات الموجودة أيا كانت.

لقد عُقد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ اجتماع رفيع المستوى بمشاركة عدد من المؤسسات، بما في ذلك ممثلو حكومة السودان وممثلو الأعضاء الدائمين في

مجلس الأمن، وذلك في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وقد اشترك في رئاسة ذلك الاجتماع الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، السيد كوفي عنان، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي آنذاك، الرئيس ألفا عمر كوناري. واتخذ الاجتماع قرارات بشأن عدد من القضايا الرئيسية، بما في ذلك تنشيط العملية السياسية وإنشاء القوة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي جنيف في حزيران/يونيه، تم تقديم اقتراح ولقي قبولا عاما والذي يوصي، رهنا بإجراء التحضيرات المناسبة، بعقد الأمين العام بان كي مون ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جان بينغ لاجتماع رفيع المستوى من أجل رسم الطريق للتقدم إلى الأمام. وأوصى الاقتراح بأن يشارك في الاجتماع وزراء خارجية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وممثلو حكومة السودان والشركاء الإقليميين والدوليين. وبالنظر إلى الحالة الراهنة في دارفور، بتداعياتها في كل السودان وفي المنطقة، فإننا نرى أن هذا الاقتراح يستحق المتابعة الجادة حتى يمكن تنفيذه في أقرب وقت ممكن. وحيث أن هناك حاجة إلى نهج جديد في التعامل مع هذه الأزمة، فمن شأن هذا الاجتماع أن يتيح فرصة فريدة للتأمل والمناقشة واتخاذ إجراءات ممكنة.

ونظرا لضخامة التحديات التي تنتظرنا، ثمة ضرورة واضحة لوجود شخص ما يتابع الأحداث على أساس يومي ويتصل بالأطراف بوتيرة أكثر انتظاما. ولهذا أتطلع أنا ويان إلياسون بشغف إلى تعيين وسيط رئيسي مشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والذي يتخذ من الخرطوم مقرا له. وسيكون هذا الشخص في حاجة إلى الدعم النشط من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ومن المؤكد أنه سيحظى بالدعم الكامل من المبعوثين الخاصين وفريق دعم الوساطة المشتركة. ولكن الأمر الأكثر حيوية هو أنه سيحتاج إلى دعم حكومة السودان والحركات. ومن المهم في الوقت نفسه التأكيد على الحاجة إلى المشاركة النشطة في هذه العملية لكل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وإرسال الإشارات الملائمة والرسائل القوية إلى الأطراف. وينبغي لهما أن يشجعا من يدعمون عملية السلام وأن يردعا بشكل فعال كل الذين يشكلون عقبة في طريق السلام.

لقد مر الآن خمس سنوات على اندلاع الصراع المسلح في دارفور. وكانت هذه السنوات الخمس صعبة جدا على أهل دارفور الذين شهدوا عشرات الآلاف من مواطنيهم، بمن في ذلك زوجاتهم وأزواجهن، وأمهاتهم وآباؤهم، وأولادهم وأحفادهم، يُقتلون أو يُشوهون، وشهدوا ملايين آخرين يُشردون في مخيمات المشردين داخليا أو بصفتهم لاجئين. والتحدي الذي يواجه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هو الكيفية التي يمكن بها وضع حد لهذا الصراع المفجع، والإسهام في إحلال سلام دائم، وبالتالي تمكين أهل دارفور من العيش بكرامة وبدون التهديدات المستمرة لحياتهم. إن السلام والأمن والاستقرار في دارفور هي أمر حيوي ليس لأهل تلك المنطقة الغربية من السودان وحدهم بل وللسودان بأسره، ولذلك فإن تنفيذ اتفاق السلام الشامل هو أمر حيوي للبلد برمته.

والأمر الذي يمثل تحديا مماثلا هو مهمة تخفيف حدة التوتر في المنطقة وتشجيع العلاقات الطبيعية. وينبغي استخدام نفوذ المجتمع الدولي، وعلى الأخص البلدان والمؤسسات ذات المزايا النسبية، لدى السودان والمنطقة المساعدة في الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع وتعزيز السلم والأمن والتنمية. ولكن المسؤولية في نهاية المطاف تقع على عاتق الشعب السوداني نفسه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد سالم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): يسعدني بداية أن أرحب بالسيد إلياسون وسالم أحمد سالم وأن أشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونعرب عن تقديرنا العالي للجهود التي يبذلانها من أجل هذه المهمة الصعبة والمعقدة، وهي صعبة ومعقدة بقدر ما هي نبيلة وسامية.

من المؤسف أن الوضع الأمني في دارفور تدهور خلال الفترة المعتبرة، حسبما استمعنا إليه هذا الصباح وحسبما جاء في تقرير الأمين العام، وحسبما أكده لبعثة مجلس الأمن التي زارت دارفور النازحون والعاملون في المجال الإنساني.

إن ما قامت به حركة العدل والمساواة يوم ١٠ أيار/مايو الماضي من استهداف للعاصمة واستمرار العنف بين المجموعات القبلية فيما بينها وبين حركات التمرد وكذلك فيما بينها وبين الحكومة يوضحان مدى الحاجة إلى الإسراع في نشر القوة المختلطة، وتزويدها بالإمكانات المطلوبة لتوفر الحماية للمدنيين، خاصة في مخيمات النازحين وللعاملين في المجال الإنساني. أعداد النازحين تتزايد يوما بعد يوم، وهو ما يعني للأسف زيادة أعداد المحتاجين إلى المساعدة والحماية.

ويقابل هذا تأخير إن لم نقل تعثر في نشر القوة المختلطة. ويبدو أن جزءا كبيرا من المسؤولية في هذا التأخير أو التعثر يعود إلى النقص الكبير في المعدات والتجهيزات الذي تعاني منه بعثة الأمم المتحدة. على سبيل المثال، وكما ورد في التقرير في الصفحة (٦) ”تأخر نشر الفيلق المصري الأول لعدم الانتهاء من بناء المعسكر ... بسبب عدم توفر معدات المناولة“. وكذلك الأمر بالنسبة للفيلق الإثيوبي. والقوات الإثيوبية على حد سواء جاهزة منذ مدة للنشر في دارفور، ولكن التأخر في إعداد المعسكرات لاستقبالها هو الذي عرقل وصولها، مما ترتب عليه عرقلة وصول القوات التايلندية والنيبالية.

لقد سمعنا من كل المسؤولين السودانيين الذين قابلناهم أثناء زيارة بعثة مجلس الأمن إلى السودان التعبير عن استعدادهم للتعاون بدون حدود في نشر القوة المختلطة. وذلك ما نتوقعه، لأن نشر القوة المختلطة يخدم بكل تأكيد مصلحة الحكومة السودانية واستقرار الأمن. وقد شكلت الحكومة السودانية مع البعثة فريقا مشتركا للتغلب على كل المشاكل التي تعترض سبيل نشر القوة. وعبر المسؤولون بوضوح عن عدم ممانعتهم في تشغيل المطارات، مثلا في إقليم دارفور على مدار الساعة. ولكن ذلك، وهذا ما قلوه، يتطلب استكمال النواقص في مجال البنية الأساسية للمطارات والتجهيزات لتتمكن من العمل بشكل مستمر وتكون مهيأة لاستقبال أنواع الطائرات التي تحتاج إليها البعثة.

إن ما ورد في الفقرة ٢٩ من التقرير، الوارد في الوثيقة S/2008/400، يتطلب الاهتمام والنظر:

> ”رغم الجهود المبذولة، لا يزال هناك نقص في القدرات الحيوية للبعثة، وهي تحديدا ١٨ طائرة عمودية متعددة الاستخدامات و ٦ طائرات عمودية هجومية، ووحدة استطلاع جوي، ووحدة نقل متوسط، ووحدة نقل ثقيل، ووحدة لوجستيات متعددة المهام“.

أي أن البعثة للأسف لا تزال تعاني من النواقص ولا يزال نشرها يتعثر.

كلنا يعرف أن النجاح في نشر القوة المختلطة وتلبية متطلبات قيامها بولايتها شرط ضروري، أقول شرط ضروري، لتحسين الوضع الأمني والإنساني في دارفور، وزيادة فرص نجاح العملية السياسية.

إن المشاركين في الاجتماع الذي عقد في جنيف، في ٥ حزيران/يونيه تحت إشراف الوسيطين عبروا بوضوح عن خيبة أملهم بسبب البطء في نشر هذه القوة والانعكاسات السلبية التي قد تترتب عنه على العملية السياسية. وهو ما أكده الوسيطان هذا الصباح كذلك.

من المؤسف أنه رغم الجهود المبذولة، خاصة من قبل المبعوثين، السيدين يان إلياسون وسالم أحمد سالم، لم تحرز العملية السياسية أي تقدم، إن لم تكن قد تقهقرت. ولا تزال بعض حركات التمرد ترفض الانضمام إلى العملية السياسية، بل وتصر على مواصلة العنف، على الرغم من أن الحكومة السودانية أبدت استعدادها للحوار وبادرت بوقف إطلاق النار من جانب واحد، كما حدث عند انطلاق مفاوضات سرت.

ونعتقد أن جهدا أكبر يجب أن يوجهه هذا المجلس إلى العملية السياسية لمساندة جهود الوسيطين، وتهيئة الظروف الملائمة لانطلاق العملية السياسية. ويتطلب هذا الأمر في تقديرنا ما يلي. أولا، العمل على تحقيق مصالحة تشادية من خلال دعم جهود فريق الاتصال المنبثق عن اتفاق داكار. وأتفق في هذا الخصوص مع ما عبر عنه السيد سالم أحمد سالم بشأن تعذر إحلال السلام في دارفور دون تحقيق المصالحة بين السودان وتشاد.

ثانيا، اتخاذ إجراءات رادعة ضد المجموعات والأشخاص الذين يرفضون الانضمام إلى العملية السلمية ويرفضون وقف إطلاق النار وقد تردد المجلس كثيرا في هذا الخصوص. فبعض الحركات رفضت حتى مجرد المشاركة في المشاورات الأمنية المزمع إجراؤها رغم مجهودات الوسيطين الدوليين والنداءات الموجهة إليها. وسيكون من المفيد كذلك للعملية السياسية تقديم حوافز للأطراف التي تتخذ موقفا إيجابيا.

ثالثا، من الأهمية بمكان إيلاء اهتمام أكبر للمجتمع المدني والقيادات التقليدية ودعمها. ونعتقد أنه في مجتمع قبلي تقليدي، يجب أن نسلّم، بكل أسف، أن للقيادات التقليدية تأثيرها الكبير الذي يتجاوز في كثير من الأحيان تأثير القيادات السياسية الطامحة وحساباتها غير الدقيقة في كثير من الأحيان.

ونعتقد أن المجتمع المدني والقيادات التقليدية أكثر حرصا على السلام واستتباب الأمن. هكذا هي الأمور في المجتمعات القبلية شئنا أم أبينا.

رابعا، نتفق تماما مع ما لاحظه المشاركون في اجتماع جنيف من أن تدفق السلاح إلى دارفور مستمر بكل أسف، وبالتالي، من الأهمية بمكان معالجة هذا الموضوع بشكل عاجل وفعال.

وأخيرا، أتفق مع ما عبر عنه السيد إلياسون بشأن أهمية الاتفاق على النقاط الست التي ذكرها. ولا شك أن هذا الاتفاق سيكون له تأثير كبير على دفع العملية السياسية إلى الأمام.

السير جون ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في التقدم بشكري الحار ليان إلياسون وسالم سالم على جهودهما خلال الـ ١٨ شهرا الماضية. لقد اتسم البيانان اللذان أدليا بهما اليوم بنبرة الوداع، ونرحب كثيرا بنية الأمين العام تعيين وسيط مشترك أعلى للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الأيام القادمة؛ وكان قد وافى المجلس بهذه المعلومات يوم أمس. ونرحب بهذه الخطوة وندرك تماما أن دور المبعوثين الخاصين سيشهد بعض التحول والتغير والتراجع بعض الشئ. وبعد ١٨ شهرا من الكد والمرارة والمعاناة، نتفهم تماما ذلك القرار.

وكما قال صديقي العزيز السفير الطلحي، كشفت زيارة مجلس الأمن لنا جميعا عن العديد من الحقائق من حيث المصاعب الفعلية في الميدان بدارفور والخرطوم وكذلك في تشاد. واستخلصنا العديد من الاستنتاجات المتشائمة ذاتها التي أبلغ بها المبعوثان الخاصان المجلس اليوم. وقد وافينا المجلس بمعلومات عن النتائج التي توصلنا إليها، غير أنني أعتقد أن من المثير أن العوامل الستة التي حددها السيد إلياسون تشبه تماما بعض العوامل التي ركزنا عليها أيضا. وأود أن أتناول تلك الاعتبارات على الترتيب، مع مراعاة أنها تتداخل بشكل كبير مع ما ذكره السيد سالم في تقريره.

أولاً، أعتقد أن من الصواب تماماً أن أتناول مركزية اتفاق السلام أولاً، حتى في إطار المناقشة بشأن دارفور. لقد كان من الواضح جداً لنا جميعاً أن اتفاق السلام الشامل هو حجر الزاوية للسلام في السودان. وإن تعثر اتفاق السلام الشامل، فلا أمل على المدى القصير أو المتوسط لتحقيق تقدم في أي مجال آخر. وعلينا أن نبذل كل جهد ممكن للإبقاء على ذلك الاتفاق، ويمكن للأمم المتحدة أن تفعل ما هو أكثر في هذا الصدد. والأحداث في أبيي قبل أسابيع قليلة تبين أن دور الأمم المتحدة، ووجود قوة الأمم المتحدة على الأرض، يمكن أن يكون أكثر فعالية وانخراطاً في منع المصادمات التي أجبرت ما يصل إلى ٦٠ ٠٠٠ شخص على النزوح القسري ودمرت إحدى المدن الرئيسية في جنوب السودان بالكامل.

ثانياً، من الواضح من خلال زيارة كل من السودان وتشاد في أيام متعاقبة أن الأوضاع على جانبي الحدود مرتبطة ارتباطاً وثيقاً. وقد أدان هذا المجلس بكل شدة هجمات حركة العدل والمساواة على ضواحي الخرطوم. كما أدان المجلس الهجمات التي شنها متمردو تشاد باتجاه نجامينا. والواقع أن المتمردين من كل جانب تدعمهم حكومة الجانب الآخر. ولا بد أن نكون واضحين تماماً في أن التواجد الدولي على الأرض لا يمكن أن يستخدم درعاً تعمل من خلفه الحكومتان في الخرطوم ونجامينا لجعل تحقيق أهداف المجلس في الخرطوم أكثر صعوبة. وأعتقد أن تشديد المبعوثين الخاصين اليوم على مركزية إقامة علاقات مستقرة تقوم على حسن الجوار بين السودان وتشاد هو أمر جوهري تماماً، فبدون ذلك، لن يتحقق أي تقدم في دارفور.

ثالثاً، لقد أذهلني ما ذكره السيد إلياسون عن الحوافز والمثبطات على أنها غير كافية. وهذا لا يعني أننا نسعى ببساطة إلى فرض مزيد من الجزاءات، ولكن علينا أن ننظر فيما إذا كان للجزاءات أثر على من يعيق عملية السلام. وعلينا كذلك أن ننظر في الحوافز التي يمكن أن نعرضها على الطرفين حتى ينخرطا في تلك العملية. وهي حالياً، غير كافية.

رابعاً، ركز السيد إلياسون على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. لقد تكلم الأمين العام عن هدف نشر ٨٠ في المائة بنهاية العام. وكلنا يعرف أن هذه العملية تعثرت كثيرا في عامها الأول نتيجة للفجوة بين الالتزامات التي قطعتها الأطراف والواقع. هناك فجوة في توفير المجتمع الدولي للوحدات الرئيسية التي نحتاجها لمواصلة العمل. هناك فجوة من جانب الأمم المتحدة في بناء القدرات، كما قال زميلي الليبي، وفي استقبال وحدات جديدة على الأرض. وهنا، فإن الأمم المتحدة لم تفعل كل ما يمكنها أن تفعله. هناك فجوة على الجانب السوداني، حيث يتردد كلام كثير عن التعاون، ولكن كما نرى على أرض الواقع، فإن الحقيقة هي صعوبات مستمرة منخفضة المستوى، تصل أحياناً إلى حد العرقلة. والعملية المختلطة لن تكون السبيل الوحيد لحل هذه المشكلة في دارفور، إلا أنها عنصر أساسي نحتاج إلى تصويبه.

خامساً، ركز السيد إلياسون على الحظر المفروض على الأسلحة. ومن المدهش عندما يكون المرء في دارفور أن

أي قاطع طريق محلي لديه بعض المال يمكن أن يشتري عربة نصف نقل وبعض القذائف الصاروخية ومدافع الكلاشينكوف ويتحول إلى ميليشيا. ولا بد لنا من معالجة هذا التوفر الحر للأسلحة في دارفور، إن كان لنا أن نحل هذه المشكلة. وهذا يعني أن على جميع أعضاء هذا المجلس أن يبذلوا جهداً أكبر لتأكيد جدية حظر الأسلحة الذي فرضناه على دارفور والتأكد من أننا لا نبيع أسلحة قد تجد طريقها إلى هناك ولا نفعل شيئاً. إن من مسؤوليتنا أن نضمن عدم وصول أسلحة إلى دارفور. وربما كان علينا أن ننظر في تمديد نطاق الحظر على الأسلحة إن كان لنا أن نعالج هذه المشكلة. هذه مسألة لا بد من مناقشتها.

سادساً، ركز السيد إلياسون على شعب دارفور. وأعتقد أن بذل الجهود من أجل تلاقي المجتمع المدني والمجموعات المجتمعية، والزعماء التقليديين وشيوخ القبائل في دارفور أمر أساسي. وكثيراً ما ينظر إلى المفاوضات في دارفور على أنها مفاوضات بين الميليشيات، بينما الأولى حقاً هم أبناء الشعب الذين عليهم أن يعيشوا معا – وقد عاشوا معاً هناك قروناً عديدة، وعليهم أن يواصلوا العيش معاً، حتى وإن كان في ظروف صعبة. فإن كان لنا أن نحقق تفاهماً من أسفل إلى أعلى، سيكون ذلك جزء أساسي من جهودنا. والمملكة المتحدة مستعدة للقيام بدور للجمع بين الأطراف متى كان ذلك سيسهم إسهاماً مفيداً.

أخيراً، ثمة عامل لم يذكره السيد إلياسون هو مسألة الإفلات من العقاب. فبعد أن ذهبنا إلى دارفور، ذهب مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تعرف مشكلة الإفلات من العقاب، والرئيس كابيلا قال إنه لا يمكن للمرء أن يضع العدالة جانباً ويأمل في سلام دائم. وهذا ينطبق على دارفور بقدر ما ينطبق على الكونغو وغيرها في أفريقيا.

بهذه الأفكار أردت أن أوضح أن مجلس الأمن ينتظره عمل بالغ الجدية والصعوبة في السودان. وسيبقى هذا الموضوع من أكثر مواضيع جدول أعمالنا تطلباً للجهد. ومرة أخرى، أود أن أعبر عن عميق امتناننا لجهود السيد سالم والسيد إلياسون خلال الـ ١٨ شهراً الأخيرة في محاولة تحريك هذا الملف إلى الأمام، ويسرنا أنهما مستعدان للاستجابة دائما، وسنحتاج إلى خدماتهما مرة أخرى في المستقبل.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): شكراً لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. واسمحوا لي أن أرحب بالمبعوثين الخاصين، السيد إلياسون، الذي آثرت أن أذكره بصفته رئيساً للجمعية العامة، والسيد سالم أحمد سالم، الذي ارتبط اسمه إلى الأبد بمنظمة الوحدة الأفريقية، التي تعرف بالاتحاد الأفريقي حالياً.

لا بد من القول بداية إنه في ضوء زيارتي لدارفور، فإنني معجب بتمكن هذين المبعوثين الخاصين من الذهاب إلى هناك مراراً وتكراراً لمساعدة الأهالي في دارفور. وأقول لمن يتساءلون دائماً ما هي المشكلة في دارفور وماذا الذي يمكن عمله، أن عليهم أن ينكبوا على دراسة البيانين اللذين استمعنا إليهما اليوم. ومع أننا غادرنا دارفور لفترة خلت، فإنني ما زلت أشعر بالقلق لأن أبناء دارفور يبكون عليها. وكلنا نردد أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ينبغي أن يكتمل قوامها، إلا أننا ينبغي أن ندرك أنه حتى لو انتشرت بكامل قواها، لا يمكن أن تكون بديلاً للحوار والمفاوضات السياسية. فبدون العملية السياسية، قد نحتاج إلى ٢٠٠ ٠٠٠ جندي وربما ١٠٠ طائرة مروحية تحلق في الجو في كل الأوقات. بالتأكيد، ينبغي أن نسارع في طلب تلك المروحيات التي تشتد إليها الحاجة في دارفور. ولكن بدون العملية السياسية، سوف نحتاج إلى إبقاء تلك الطائرات في الجو على مدار ساعات اليوم لطمأنة السكان في دارفور المعرضين لا لعوامل الطبيعة فحسب، بل للعنف الذي يهب

عليهم من كل اتجاه يمكن تصوره ومن كل مصدر يمكن تخيله. ونحن في جنوب أفريقيا ما زلنا ملتزمين للغاية بمحاولة إيجاد حل دائم للحالة في دارفور، وتتمثل إحدى ركائزه الهامة للغاية في العملية السياسية. ونشيد بالسيد إلياسون وبالسيد سالم على العمل الذي أنجزاه في محاولة تنشيط عملية السلام.

إنني اندهشت كثيرا بزيارتي إلى السودان. وقبل أن أذهب إلى هناك، كنت أظن أنه توجد بشكل أساسي حركتان، واحدة تسمى حركة العدل والمساواة والأخرى تسمى حركة تحرير السودان، وكانت هاتان هما الحركتان الموجودتان فعلا، وبالطبع، مع فصائل متفرعة من هاتين الحركتين. ولكن وضمن جميع الأشخاص الذين تكلمت معهم في السودان، لم يكن أي أحد يعتقد في أي وقت من الأوقات بأن حركة العدل والمساواة كانت جادة فعلا بشأن دارفور. وقال النائب الأول لرئيس الجمهورية سلفا كير أن حركة العدل والمساواة كان هدفها دائما تغيير النظام. وهم أكثر انزعاجا حيال تغيير الحكومة في الخرطوم.

وليس أمرا مفاجئا أن ينظر جميع الذين يعرفون حركة العدل والمساواة، التي أدناها جميعا إدانة صريحة على هجومها على أم درمان، أن قلبها ليس مع دارفور. وتمثل دارفور نقطة منتصف الطريق المناسبة لأعضاء الحركة، لأن مشكلة دارفور تحظى باهتمام وسائط الإعلام وباهتمام العالم.

وذلك يطرح السؤال الذي أود أن أوجهه عبركم، سيدي الرئيس، إلى كلي المبعوثين الخاصين. وتحلى المبعوثان بلباقة دبلوماسية كبيرة، إذا قالا إننا ينبغي أن نمارس الضغط على الحركة. ولكن ماذا عن اتخاذ تدابير جدية ضد هؤلاء الأشخاص؟ وماذا عن ممارسة الضغط عليهم؟ وبطبيعة الحال، من السهل أن نمارس الضغط على الحكومة، لأنها موجودة هناك، ولكن هؤلاء الأشخاص يعملون انطلاقا من الجزء الخلفي لشاحنات البيك أب. وماذا عن إيجاد السبل لممارسة الضغط أيضا على أعضاء الحركة؟ فبعضهم يعيشون في أوروبا، ولذلك يمكننا أن نصل إليهم إذا أردنا أن نفعل ذلك. وأنا لا أقول إننا ينبغي ألا نمارس الضغط على الحكومة. ولكنني أحاول أن أتساءل: ما هو السبيل الذي يمكننا به أيضا أن نمارس الضغط على هؤلاء الأشخاص؟

واستنادا إلى البيانات الذي سمعناها من فورنا، أود أن أدعو دعاء بسيطا من أجل كبير الوسطاء الذي سيتم تعيينه، لأنه سيكون إسرافا في الطلب أن نتوقع من المفاوض الذي سيعينه الأمين العام أن يخوض في هذه الحالة وأن ينجز عملا أفضل من العمل الذي أنجزه هذان الموظفان الدوليان المتمرسان للغاية والموجودان أمامنا. وعلينا أن نوفر الأدوات التي سيستخدمها المجتمع الدولي لمساعدة الوسيط في الاضطلاع بأعماله. وإلا، فإن الفرق الوحيد بين هذا الشخص الذي سيتم تعيينه والسيد سالم والسيد إلياسون سيتمثل في أن الوسيط سيتخذ مقره في الخرطوم على أساس التفرغ وسيكون موجودا هناك طول الوقت. ولكننا إذا أردنا أن نتعامل مع بعض هؤلاء الأشخاص، الذين وصفوا وصفا جيدا هنا، ربما نكون بحاجة إلى أن نقول شيئا عن الكيفية التي سيحصل بها ذلك.

وفي الوقت نفسه، وفي ما يتعلق بالعملية السياسية – وأدرك أن هذه الجلسة ليست مكرسة لمناقشة ذلك، ولكن قلت من قبل وسأقول مرة أخرى – إنني اندهشت كثيرا حيال مدى عدم كفاية الموارد التي وفرت للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وحكيت قصة الدخول في معسكر في دارفور والاستماع للأشخاص وهم يقولون ”نحن بحاجة إلى الحماية“ ومن ثم الذهاب إلى العملية المختلطة وإدراك أنه ليس لدينا الموارد لمساعدتهم في هذه المرحلة. ولذلك السبب نأمل بالتمكن من التعجيل بنشر العملية في أقرب وقت ممكن.

إنني أميل إلى أن اعلق على تناغم العناصر الأربعة الذي ذكره السيد إلياسون، إذ أنني أنتمي لأفريقيا، حيث نغني بدون أدوات. وبغية الحصول فعلا على تناغم رباعي جيد، على المرء أن يغني من النوتة الموسيقية نفسها أو أن يتذكر الأغنية نفسها. وفي الوقت الحاضر، فإن العناصر الأربعة التي ذكر أنها تشكل ذلك التناغم الرباعي لا تشارك النوتة الموسيقية نفسها، ولذلك كيف يمكنها أن تغني معنا في تناغم رباعي؟

إنني أتفق بشأن فرض حظر على توريد الأسلحة وانتشار الأسلحة في دارفور، ولكن ذلك لن يعالج إلا إذا وضعنا جميع العناصر في مكانها، وإذا كانت لدينا العملية المختلطة بكامل قوامها، وإذا كانت لدينا عملية سياسية مستمرة. ويمكن لذلك أن ينجز العمل، ولكن في الوقت الحاضر، وحينما يوجه إلينا الأشخاص في دارفور السؤال الصعب ''هل يمكنكم مساعدتنا؟''، في هذه اللحظة ينبغي أن نتواضع بما يكفي لنقول إننا غير جاهزين بعد بصورة كافية لمساعدتهم. ونحن فعلا نريد مساعدتهم، ولكننا لم نصل إلى هذه المرحلة بعد.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): سيكون بياني مختصرا للغاية. إن الصين تشكر السيد إلياسون والسيد سالم على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأحاطت الصين علما بحقيقة أن المبعوثين الخاصين توليا مؤخرا رئاسة مشاورات غير رسمية بشأن العملية السياسية في دارفور بغية تجميع حكمتنا الجماعية للدفع قدما بالعملية السياسية في المنطقة. وتقدر الصين الجهود الدؤوبة التي بذلها المبعوثان الخاصان وفريقاهما من أجل تسوية مسألة دارفور.

إن الحالة الراهنة في دارفور لا تترك أي مجال للتفاؤل، وتواجه الجهود تحديات في جميع المجالات. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتبع استراتيجية ذات مسارين وأن يستفيد استفادة كاملة من الآلية الثلاثية، مع تركيز على الدفع بعجلة العملية السياسية إلى الأمام وكفالة نشر حفظة السلام.

وكما ورد في تقارير الأمين العام، فإن الأمر الرئيسي لإعادة بدء العملية السياسية في دارفور يكمن في الإرادة السياسية للأطراف في السعي للتوصل إلى تسوية لخلافاتها عن طريق التفاوض. وتؤيد الصين تعيين كبير للوسطاء لإدماج الموارد الدولية، وللتنفيذ بأكفأ صورة للاستراتيجيات الإقليمية ولتقديم جبهة موحدة للأطراف، وخاصة بتوجيه رسالة واضحة إلى حركات التمرد المعنية وحثها على الانضمام إلى العملية السياسية في أقرب تاريخ ممكن.

وتشعر الصين بالقلق العميق حيال عدم توفير الموارد للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، نظرا لأنه يتوفر تمويل كبير. ويحدونا الأمل في أن تواصل الأمانة العامة زيادة تنسيقها مع البلدان المساهمة بقوات وأن تسعى للحصول، من المجتمع الدولي، على وحدات الطيران المدني والنقل والشؤون الهندسية، التي تمس الحاجة إليها. وترحب الصين بتقديم المساعدة للبلدان المساهمة بقوات من جانب الدول الأعضاء التي هي في وضع يمكنها من القيام بذلك بالوسائل المختلفة، بما في ذلك في مجالات توفير الأجهزة والتدريب، بغية مساعدة الأمانة العامة في التعجيل بنشر قوات حفظ السلام.

إن الحالة الأمنية التي سادت في دارفور مؤخرا ألحقت ضررا حادا بجهود تقديم المساعدة الإنسانية هناك. والصين تناشد الأطراف المعنية أن تكف عن الهجوم على منظمات تقديم الإغاثة الإنسانية والعاملين فيها، وأن تقوم بتيسير أعمال هذه المنظمات. ومع بدء فصل الأمطار، سوف تشتد خطورة المشاكل الإنسانية الناجمة عن أزمات الأغذية وانسداد الطرق وانتشار أعمال النهب. ونرجو أن تولي الأمم المتحدة اهتماما كافيا لهذا الأمر.

وتعرب الصين كدأبها على الدوام عن دعمها للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يبذلان من جهود لتسوية مسألة دارفور.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وأود بدوري أن أشكر المبعوثين الخاصين للأمين العام والاتحاد الأفريقي على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما. وأثني عليهما لما يبديانه من التزام وإصرار.

وتنطوي العملية السياسية التي يحاول تحقيقها السيد يان إلياسون والسيد سالم أحمد سالم على أهمية حاسمة للسلام في دارفور. ونهيب بكل الأطراف، كما فعل جميع زملائنا، أن تضع حدا للعنف وتنخرط بلا شروط في العملية السياسية. وينطبق هذا بطبيعة الحال أولا على حركة العدل والمساواة، التي أدانت فرنسا والاتحاد الأوروبي هجومها على الخرطوم في شهر أيار/مايو. كما ينطبق على الحزب الحاكم الذي قام في الأشهر الأخيرة، كما قال الوسيطان، بهجمات عشوائية على القرى، بما في ذلك عمليات القصف الجوي والاستعانة بمليشيات الجانجويد، بالرغم من نداءات مجلس الأمن المتكررة، وفي انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي. وأخيرا، ينطبق هذا أيضا على سائر الحركات الأخرى في دارفور كافة. وتواصل الحكومة الفرنسية من جانبها بذل الجهود لإقناع السيد عبد الواحد النور بالانضمام إلى عملية السلام. والواقع أن العملية ازدادت صعوبة ونحن في انتظار عقد اجتماع حقيقي.

ويوافق وفدي على اختيار الوسيطين المشاركين الترتيب لإجراء مشاورات مع الحركات بشأن المسائل الأمنية. ونأسف للاضطرار إلى إرجاء عقد تلك المشاورات بسبب عدم المشاركة الكافية في هذه المرحلة. غير أن علينا أن نفلت من هذه الحلقة المفرغة التي تتعرض العملية السياسية لخطر الوقوع في شركها. وبينما تكتمل هذه العملية، كما قال السيد إلياسون، من الضروري أيضا الشروع في مفاوضات مع المجتمع المدني للاستماع إلى آماله وعدم السماح للمسلحين بأن يكونوا الممثلين الوحيدين لجميع أبناء دارفور. وأخيرا، يرحب وفدي بتعيين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المرتقب لوسيط رئيسي مشارك لتعزيز فريق الوساطة. وليست العملية السياسية عملية منفصلة بمعزل عن الجوانب الأخرى للأزمة. بل على العكس من ذلك، لا يمكننا أن نأمل في دفع العملية السياسية قدما ما لم نحرز تقدما بالنسبة للمسائل الأخرى.

ولا يزال من الضروري بشكل عاجل نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على نحو فعال. وقد أنيطت بعملية الأمم المتحدة مهمة حماية السكان والرصد الفعلي لوقف إطلاق النار. وما دامت العملية مفتقرة إلى القدرة الكافية للوفاء بولايتها، سوف يظل السكان المدنيون يعيشون في خوف، وسيخاطر العاملون في المجال الإنساني بأرواحهم بصفة يومية، وسيظل كل من الأطراف ينظر للآخر بارتياب. ومن الضرورات الملحة لذلك أن نقوم بتعزيز العملية المختلطة. وهذا معناه أننا يجب أن نلقى التعاون الكامل من السلطات السودانية، وهو ما زال مفتقدا. وفي الوقت ذاته، نعتقد أن على العملية المختلطة ألا تتردد مطلقا في الاضطلاع بمسؤولياتها، ولا سيما بتنظيم مزيد من القوافل الآمنة وبضمان سلامة ممرات الطرق. وقد رأينا في أثناء بعثة المجلس أن تلك المهمة ليست بالمستحيلة.

وما زالت مكافحة الإفلات من العقاب أيضا إحدى المهام التي لا غنى عنها. فكيف يمكننا أن نقنع سكان دارفور بالتمسك برغبتهم الحقيقية في السلام بينما أحد الأشخاص المطلوبين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لا يزال يعمل في الحكومة ومسؤولا عن الشؤون الإنسانية؟ إن لشعب دارفور الحق في العدالة. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات

الجسيمة المرتكبة في دارفور. وقد كان رد الرئيس السوداني على طلب بعثة مجلس الأمن في هذا الشأن غير كاف. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا أن الاتحاد الأوروبي قد أبدى استعداده للنظر في اتخاذ تدابير إضافية بحق الذين يستمرون في رفض التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

ومن دواعي سرور وفدي أن يلاحظ أن أزمة أبياي الأخيرة قد تم التغلب عليها وأنه أمكن للأمم المتحدة أن تتعلم منها دروسا قيمة. ونرجو أن يكون من نتائجها تعزيز العملية الجارية بين الشمال والجنوب، مما يسهم في تهيئة أجواء للتوصل إلى اتفاق وطني بشأن دارفور. فوحدة السودان بأسره ورخاءه، اللذان نلتزم خاصة تجاههما، في الميزان.

وأخيرا، لا بد من تهدئة أجواء التوتر الإقليمية. ونرحب بالتزام الشركاء على الصعيد الإقليمي، ولا سيما التزام ليبيا والكونغو، بمتابعة اتفاق داكار. ومن مصلحة كل من السودان وتشاد أن يعيدا إقامة علاقات التعاون وحسن الجوار بينهما. وكما أعلنت بعثة مجلس الأمن، فإن الشعب في كل من الخرطوم ونجامينا يجب أن ينأى بنفسه عن جماعات المتمردين. وذلك هو الطريق الوحيد لإقرار الثقة بين الطرفين.

ويرى وفدي من الأهمية بمكان إحراز تقدم في جميع تلك المجالات حتى يمكن لجهود إعادة إطلاق عملية السلام في دارفور أن تؤتي ثمارها. لذلك نؤكد مرة أخرى ثقتنا في الأمين العام وفي يان إلياسون وسالم أحمد سالم.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): وأود أنا كذلك أن أتوجه بالشكر للمبعوثين الخاصين، السيد يان إلياسون والسيد سالم أحمد سالم، على البيانين اللذين أدليا بهما، فأطلعانا على لمحة عامة عن الحالة الراهنة في دارفور، ولا سيما فيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأود أيضا أن أهنئهما وأن أؤكد لهما دعمنا الكامل فيما يبذلان من جهود لضمان فعالية العملية المختلطة في نهاية المطاف وإعادة السلام إلى ربوع دارفور.

وقد أتاحت لنا بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى السودان أن نشهد الحقائق بأنفسنا على أرض الواقع، وأن نقيّم حجم التحديات التي تواجه العملية المختلطة تقييما كاملا، وفوق كل شيء أن نستمع إلى آمال السكان المدنيين فيما يتعلق بالسلام والاستقرار. وكان ما رأيناه هناك، وخاصة في مخيمات اللاجئين والمشردين، متفقا تماما مع ما جاء في البيانين اللذين استمعنا إليهما من فورنا. ويذكرنا استمرار العنف بضرورة إيجاد مخرج من الأزمة بشكل عاجل. وقد أحطنا علما بالتأكيدات التي قدمتها الحكومة السودانية. ونؤكد مجددا إدانتنا الشديدة لجميع أعمال العنف، بغضّ النظر عن مرتكبيها.

والمواجهة بين الحكومة السودانية ومختلف الجماعات المسلحة غير القانونية، وهي تشمل جماعات مشتركة بين القبائل وبين الفصائل، تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية والأمنية في دارفور، الأمر الذي يعرض للخطر الحوار السياسي الجاري حاليا. كما تعمل هذه الحالة من انعدام الأمن، الذي يؤثر أيضا على العاملين في المجال الإنساني وعلى أفراد العملية المختلطة، وهم أيضا في عداد الضحايا، على تقييد إمكانيات إيصال المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين الضعفاء.

وترى بوركينا فاسو أن الافتقار إلى إرادة سياسية حقيقية لدى الأطراف للدخول في مفاوضات موضوعية، وخاصة من جانب مختلف الجماعات المسلحة غير القانونية، يشكل عائقا كبيرا يحول دون تسوية الأزمة. ويجب على مجلس الأمن لذلك أن يدعو جميع الأطراف إلى الاتفاق على

مبدأ السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الأمين العام تعيين وسيط رئيسي مشارك لبدء المفاوضات بأسرع ما يمكن.

وفيما يتعلق بنشر العملية المختلطة، كما أكد عدة متكلمين ممن سبقوني، فضلا عن كبار المسؤولين في العملية، أخذنا بعين الاعتبار الصعوبات والقيود التي تواجه نشر العملية. فالهياكل الأساسية لا تعمل، وهناك افتقار إلى القدرة الهندسية، وصعوبات في نقل المعدات، وانعدام للأمن، وهكذا. ولا بد من إيجاد حلول لهذه المشاكل بأسرع ما يمكن، لكي لا تتعرض العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للخطر.

ومن دواعي اغتباطنا أن الحكومة السودانية أبدت استعدادها لنشر العملية المختلطة الفعلي، ونحيط علما بما أعربت عنه من أمل في أن تحل بعض الشواغل الخاصة بالبعثة بالتعاون مع السلطات السودانية المختصة. والواقع أن العملية المختلطة بحاجة إلى دعم قوي وعملي وملموس لكي تعمل بكامل طاقتها في المستقبل القريب. ولمجلس الأمن دور محوري يؤديه في هذا الصدد.

ونعرب عن شكرنا للبلدان التي تقدم دعمها للبعثة ونناشد جميع الشركاء في الوقت ذاته أن يسهموا في إزالة العوائق التي لا تزال تعترض نشر القوة. ولدينا ثقة بأن التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأعضاء مجلس الأمن خاصة، سيجعل في الإمكان حل هذه المسائل اللوجستية.

ويتوقف البحث عن حل دائم لأزمة دارفور، كما أشار الكثيرون، على الأخذ بنهج إقليمي، وبالتحديد على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين تشاد والسودان إلى طبيعتها. وفي هذا السياق، نحث هذين البلدين على البدء في حوار سياسي بنّاء وعلى استئناف اجتماعات فريق الاتصال الذي يدعم تنفيذ اتفاق داكار، دون أن ننسى بطبيعة الحال، وساطة الاتحاد الأفريقي. ونرى أنه سوف يتسنى على هذا الأساس بناء سلام واستقرار دائمين في دارفور وفي جميع أنحاء هذه المنطقة دون الإقليمية.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن ترحيبي الحار بعودة المبعوثين الخاصين يان إلياسون وسالم أحمد سالم إلى نيويورك، وأشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين البالغتي السلاسة، وعلى جهودهما الدؤوبة لتحقيق السلام في دارفور. والواقع أن ما رأيناه اليوم صورة كئيبة للغاية وتدعو للقلق الشديد، وقد استخدم السيد سالم في الواقع كلمة ''كئيبة'' في وصفها. وعلى حد تعبير المبعوث الخاص إلياسون ''هذا الصراع المستعصي ما زالت تتضح معالمه''.

وندرك أن هناك شعورا بالإحباط والإجهاد. وأعتقد أن علينا أن نحول دون أن يتملكنا هذا الإحباط والإجهاد في مجلس الأمن كذلك. فعلينا أن نجابه، وعلينا أن نمنع. ونأسف كما يأسف الآخرون لعدم إحراز تقدم حقيقي في العملية السياسية بدارفور منذ التوصل إلى نتائج أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، رغم كل الجهود المبذولة هناك. وبالنظر إلى أن مختلف المسارات، المتعلقة بالسياسة والأمن وحفظ السلام، والمجال الإنساني وسيادة القانون ومنع الإفلات من العقاب، مترابطة ويعزز كل منها الآخر، فإن عدم إحراز تقدم في أحدها يحدث تأثيرا سلبيا على المجالات الأخرى. وينبغي أن تتمثل أولويتنا في كسر هذه الحلقة المفرغة. وسيقتضي منا ذلك درجة أعلى من التماسك والوحدة بين أعضاء مجلس الأمن.

وأتساءل أيضا عما إذا كان ما قاله السيد سالم محقا تماما في أن ''من الضروري أن نعيد التفكير في الاستراتيجية بشأن النهج الذي نسلكه للأمام''. وسأرجع إلى هذه النقطة. فهل الأمر يحتاج إلى إعادة التفكير في الاستراتيجية،

أم أنها مسألة أوجه للقصور في تنفيذ الاستراتيجية الموجودة لدينا. وعلينا أن نفكر في ذلك.

وبطبيعة الحال، أرى أن أي استراتيجية جديدة يتعين أن تبقى داخل المراحل الرئيسية الستة التي وصفها السفير إلياسون. ولن أسهب في هذا الصدد، لأن السفير ساورز قد فعل ذلك، وأتفق تماما معه فيما قاله. ومهما كانت استراتيجيتنا، لا بد أن تبقى داخل تلك المراحل. وعلينا بالطبع، كما قال السفير كومالو، أن نتأكد من وجود جميع القطع في أماكنها، وألا ننتقي ونختار من هنا وهناك. ولست واثقا من أنه يمكنني أن أتفق مع السفير كومالو حين يقول إن علينا أن نتحلى، حين نسمع نداءات لطلب المساعدة، بالقدر الكافي من التواضع لأن نقول إننا لا نستطيع ذلك. ولا أعلم ما إذا كنت مرتاحا لذلك. فصحيح أن هناك إحباطا وإجهادا، ولكن المهم هو أن الأمل ما زال موجودا. وأظن أننا يجب ألا نسمح بخمود هذا الأمل. أما إذا أعطينا الانطباع بأننا لا نستطيع المساعدة في الوقت الحالي، فقد يخبو ذلك الأمل، ولا أحب أن أرى ذلك. وعلينا مسؤولية ألا نتخلى عن الأمل القليل الذي نرجو أن يكون باقيا، ولا بد أن نكفل متابعته.

لقد كانت إجراءات مجلس الأمن مقيدة في دارفور بنوع من التردد في التصدي بوضوح وإصرار لكل مشكلة في سياقها. وما أكثر ما كانت تقيّدنا حول هذه الطاولة نزعة ذاتية إلى التماس التغطية الشاملة مهما كانت التكاليف. ولم يكن لدينا من القوة ما يكفي لتناول مسؤوليات الحكومة إزاء العملية المختلطة أو حماية المدنيين، وذلك بسبب شواغل الحكومة المشروعة فيما يتعلق بالعملية السياسية. وامتنعنا في الوقت ذاته عن الاستعانة بجميع الوسائل التي تحت تصرفنا لإقناع حركات التمرد بالانضمام إلى عملية السلام، وذلك لأننا لم نشأ أن ترى الحكومة في ذلك مكافأة لها على سلوكها.

ونتيجة هذه الحالة هي أمام أعين الجميع. وأرى أن نقيّم أداءنا بأمانة ونجدد قدرتنا الجماعية على التصدي لكل من مسارات أزمة دارفور بنفس القدر من الإصرار، ولكن مع التركيز على ما يحتاجه كل منها بشكل خاص.

وترى إيطاليا وجاهة في الاقتراح الذي ذكره المبعوث الخاص سالم بعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن دارفور، الذي قدمه خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت مؤخرا في جنيف يومي ٤ و ٥ حزيران/يونيه. غير أنه يتعين الإعداد المسبق بشكل جيد لهذا الاجتماع. فما يقتضيه الأمر الآن هو القيادة والتوجيه واستراتيجية جديدة، وليس مجرد استطلاع الآراء. فقد انقضى وقت استطلاع الآراء. وكما أسلفت القول، ينبغي أن يكون واضحا لنا أيضا ما إذا كنا نريد تعديل استراتيجيتنا أو تحسين تنفيذها. ولكن الفكرة جديرة بالدراسة، ووفدي على استعداد للاشتراك في أي مزيد من العمل على تطويرها.

وأود أيضا أن أدعم ما قاله المبعوثان الخاصان عن الحاجة الماسة إلى ضمان مشاركة المجتمع المدني. وهذا يتسم بأهمية خاصة في هذه الحالة التي يصعب فيها معرفة من القائم على تمثيل من، نظرا لتفتت حركات المتمردين الذي سلط عليه السفير إلياسون الضوء. كما تتسم مسألة التمثيل بخطورة خاصة قبل عقد الانتخابات الوطنية في العام القادم. وقد قررت إيطاليا بالفعل أن توجه إلى المجتمع المدني معظم معونتها المقدمة لدارفور، وآخرها من خلال تبرع قدره ٣ ملايين دولار لصندوق رابطة دارفور للسلام والاستقرار.

وختاما، بفضل وفدكم يا سيدي الرئيس كان لنا في الأسبوع الماضي شرف الاستماع إلى ممثلين هامين للرأي العام الأوسع نطاقا، وجهوا اهتمامنا إلى واقع الصراع وإلى ما يُنتظَر من مجلس الأمن عمله. وما زاد من اقتناعي، في

أعقاب ذلك الاجتماع، أن أسوأ ما يمكن أن نفعله هو أن نعتاد على عدم إحراز التقدم، ونستسلم للشعور بالإحباط والإرهاق اللذين ذكرتهما من قبل. يجب أن نتحمل المسؤولية، فرادى وجماعة، عن حل الأزمة ولا ندع هذا الشعور بالإرهاق يطغى علينا، من أجل مصلحة شعب دارفور ومن أجل مصداقية الأمم المتحدة.

السيد نتلغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أنضم إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين في الترحيب، مرة أخرى، بالمبعوثَيْن الخاصين، السيد يان إلياسون والسيد سالم سالم، في المجلس. وأود أن أعرب عن امتنان وفد بلادي لهما لما قدماه من خدمات لتحقيق السلام في دارفور.

الحالة في دارفور اليوم مزرية، كما شاهد مجلس الأمن بنفسه عند زيارة الإقليم في أوائل هذا الشهر. إنه لأمر مزعج للغاية أن يتصاعد الصراع في دارفور، وأن يزداد الوضع الإنساني سواء، وأن تنهار العملية السياسية. لكن الأدهى من ذلك ومما يثير القلق أن يحدث كل هذا بعد اعتماد القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، في تموز/يوليه الماضي، وبعد بدء عملية سرت السياسية، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

لا يزال وفد بلادي مقتنعا بأن تخفيض عملية المصالحة والاتفاق يتعين أن يشكل محور التسوية لأزمة دارفور، عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للصراع بدلا من أعراضه. ويمكن، بل ويجب، أن تكمل عمليات حفظ السلام، والمساعدة الإنسانية، والمحاكم القضائية، العملية السياسية، بل وربما تهيئ الظروف اللازمة لتحقيق ذلك، ولكنها لا يمكن أن تكون بديلا عنها.

ونثني على الجهود الدائبة التي لا تكل وعلى العمل الشاق للمبعوثين الخاصين وفريق دعم الوساطة المشترك. ويشكل تعيين وسيط مشترك تابع للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بعد إجراء المشاورات الضرورية أمرا أساسيا.

ويعتقد وفد بلادي أنه من الضروري أن يولي مجلس الأمن، بدوره مزيدا من التركيز والاهتمام للعملية السياسية وأن يتخذ الإجراءات اللازمة دعما لهذه العملية ويحتاج مجلس الأمن، مع الأمين العام، إلى استعراض استراتيجية الأمم المتحدة بشأن دارفور، وتحديد التحسينات التي يمكن إجراؤها. ونعتقد أن أعضاء المجتمع الدولي، الذين يمكنهم ممارسة الضغط على المتمردين، يتحملون المسؤولية عن القيام بذلك. ونتفق تماما مع الأخذ بنهج ينطوي على ممارسة الضغط عليهم، مثلما ذكر الآخرون، كما نقدر المساهمة التي قد ينطوي عليها تطبيع العلاقات بين السودان وتشاد، بما يعزز التوصل إلى الاتفاق والمصالحة في دارفور.

لكن الأطراف في نهاية المطاف هي التي يتعين عليها أن تجلس إلى طاولة المفاوضات وأن تتوصل إلى اتفاق سياسي. ومن الضروري أن تتفهم الدعم الفريد الذي يقدمه المجتمع الدولي في هذا المسعى. فقلّما يقدم المجتمع الدولي الدعم والمساعدة لجماعات المتمردين لكي تتحد في المفاوضات مع الحكومة. ولذلك، من الضروري أن يتأكد المجتمع الدولي أن مسار التصرف هذا يظل أسلم السبل التي يتعين اتباعها.

ولا يزال الوضع الأمني يسبب المزيد من القلق ويزيد من تعقيد الحالة الإنسانية. ونشعر بالقلق العميق إزاء التقارير التي تفيد بقيام المنظمات الإنسانية بتخفيض عملياتها بسبب الوضع الأمني.

وبالرغم من العملية السياسية الأقل طموحا، يجب أن تبدأ العملية المختلفة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في موعدها المقرر، في سبيل المساعدة في جملة أمور منها تعزيز الأمن وحماية المدنيين. وقد أشار الأمين العام في تقريره الأخير عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2008/400) إلى أن الوضع الأمني قد

تـدهور في جميـع أنحـاء دارفـور؛ وأن الاشـتباكات الكـبيرة استمرت بين الجماعات القبلية، وبين حركات التمرد، وبين حركات التمرد والحكومة والقوات الموالية لها؛ وأن أعمال اللصوصية ازدادت في شكل هجمات على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعلى موظفي المساعدة الإنسانية. وبالرغم من هذه الصعوبات يتعين أن نبذل كل ما في وسعنا لمساعدة شعب دارفور.

من الواضح أنه يتعين الإسراع بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بأسرع ما يمكن. هناك عقبات حقيقية يتعين التغلب عليها، ليس أقلها صعوبة تلك المتصلة بالهياكل الأساسية واللوجستيات. وفي هذا الصدد، نحث على قيام التعاون والتنسيق والتشاور، بشكل وثيق، بين الأمانة العامة ومقر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، من جهة، ومن السلطات السودانية، من جهة أخرى.

ليس من الممكن فرض حل عسكري في دارفور؛ وإلا ما أمكننا أن نناقش الوضع في دارفور اليوم. ينبغي أن توقف جميع الأطراف كل الأعمال القتالية حتى وإن لم تكن قد استنفدت كل طاقتها بعد. وينبغي أن توجه تلك الطاقة إلى طاولة المفاوضات، بدلا من جبهة القتال. ومرة أخرى، تشكِّل العملية السياسية حجر الأساس بالنسبة لنا. وينبغي أن تشكل محنة السكان المدنيين ومستقبلهم سببا كافيا لإعادة المشاركة في العملية السياسية.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المبعوثَيْن الخاصين، السيد إلياسون والسيد سالم، على عرضيهما. كما أود أن أشكرهما على ما بذلاه من جهود لا تكل طوال الـ ١٨ شهرا الماضية. ونود أن نُبلغهما بأن بلجيكا تعرب عن بالغ تقديرها لالتزامها.

أكدت الإحاطتان الإعلاميتان اللتان استمعنا إليهما للتو، مرة أخرى، مدى تعطيل العملية السياسية في دارفور ومدى المأساة التي بلغها الوضع الإنساني هناك. وأود أن أركز في بياني على بضع نقاط.

إن افتقار الأطراف إلى الإرادة السياسية للمشاركة في عملية المفاوضات يُظهر أن المجتمع الدولي يجب أن يستعرض استراتيجيته الشاملة عن المنطقة ويجب على المجتمع الدولي أكثر مما كان عليه في الماضي، أن يقدم دعمه السياسي في المستقبل لجهود الوساطة وأن يمارس تأثيره على الأطراف لدفعها إلى تغيير سلوكها.

وفي ذلك السياق، يبدو لنا أنه ينبغي دون شك إعادة تنشيط فكرة قيام الأمين العام ورئاسة الاتحاد الأفريقي بعقد اجتماع رفيع المستوى، وأعتقد أن المبعوثَيْن الخاصين كانا على حق في عرض هذا الاقتراح. وينبغي أن يتم التحضير جيدا لذلك الاجتماع، وفي رأينا أنه قد يترك أثرا كبيرا.

لقد ظل مجلس الأمن – ولنكن مخلصين في ذلك – ملتزما الصمت مدة طويلة إزاء انعدام التقدم. وقد آن الأوان لأن نطالب الأطراف بوضوح بأن تتصرف بمسؤولية. ومن الضروري أن نفكر بجدية في اتخاذ تدابير جديدة ضد من يقفون في طريق السلام، وأن نرى كيف يمكننا أن نؤثر تأثيرا إيجابيا في الأطراف التي تُبدي حسن النية.

كما نرحب بقرب تعيين وسيط مشترك. ومن الضروري أن تتوصل إلى آلية مناسبة لتقديم الدعم اللازم والتوجيه السياسي لذلك الوسيط.

وأود أن أعرب هنا عن قلق بلجيكا البالغ إزاء الطريق المسدود الذي وصلت إليه العلاقات بين السودان وتشاد، وذلك الطريق المسدود الذي ألمح إليه السيد إلياسون والسيد سالم. ونأسف كثيرا لتقديم الدعم إلى حركة التمرد على جانبي الحدود. ونهيب بالسودان وتشاد أن يحترما روح ونص اتفاق داكار. ويجب أن يعملا مع بلدان المنطقة

والشركاء الدوليين الذين يشكّلون جزاء من فريق الاتصال من أجل تطبيع علاقاتهما الثنائية بأسرع ما يمكن.

لقد أذن المجلس بتشكيل عملية مختلطة باهظة التكاليف ومعقدة، من أجل حماية المدنيين في دارفور. ويجعل ذلك الالتزام الدولي من غير الجائز بدرجة كبيرة أن تواصل أطراف الصراع في دارفور أعمال العنف، التي تؤدي إلى زيادة عدد المشردين والضحايا الآخرين. وكما قال الأمين العام، فإن أي بعثة لحفظ السلام بغض النظر عدد أفراد قواتها أو كمية المعدات التي بحوزتها، لا يمكنها أن تمارس بالفعل ولايتها وسط أعمال العنف السافرة المرتكبة ضد المدنيين، الذين من المفترض أنها تسهر على حمايتهم.

وبالنظر إلى الطريق المسدود الذي وصلت إليه العملية السياسية، أود أن أشير إلى أهمية تنفيذ اتفاق السلام الشامل. إنه أساس التوصل إلى أي حل للوضع في دارفور. وفي ذلك السياق، نرحّب بخارطة الطريق التي انتهى إليها أطراف اتفاق السلام الشامل في ٨ حزيران/يونيه للتوصل إلى حل لمشكلة آبيي في نهاية المطاف، ونهيب بالأطراف أن تنفّذ خارطة الطريق فورا.

ولا يسعني أن أنهي بياني دون التأكيد، مرة أخرى، على الأولوية الكبيرة التي يوليها وفد بلادي لمكافحة الإفلات من العقاب في دارفور. ويقع على السودان التزام مزدوج في هذا الصدد – أن يتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وفقا للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، وأن يعمل من أجل تنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. وفي الأسبوع الماضي، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/21) يذكّر فيه السودان بالتزامه بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك بخصوص أوامر الاعتقال، الصادرة بحق اثنين من الأفراد، يشغل أحدهما الآن منصب وزير في حكومة السودان. ومن الضروري أن يواصل مجلس الأمن الثبات على هذا النهج وأن يقوم، حسبما يقتضي الأمر، بتذكير السودان بالتزاماته بموجب ذلك القرار.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود، مثل الآخرين، أن أشكر السيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمم المتحدة، والسيد سالم سالم، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور، على العرضين اللذين قدماهما إلى المجلس هذا الصباح.

تشاطر فييت نام الأمين العام قلقه إزاء الظروف الإنسانية المتدهورة في دارفور، حيث لا يزال هناك عشرات الآلاف من الناس دون مأوى، يعيشون في ظل ظروف صعبة، ويقعون ضحايا لمختلف أعمال العنف. وندين جميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين والعاملين في مجال المعونة الإنسانية. كما لا يزال وفد بلادي يشعر بالقلق العميق إزاء الوضع الأمني والإنساني المتدهور في دارفور. وقد زادت الأعمال العسكرية من تعقيد الوضع والعملية السياسية. وندعو الأطراف المعنية إلى أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن توقف الأنشطة العسكرية وأنشطة العنف. ونحث جماعات المتمردين، لا سيما تلك التي لم توقّع على اتفاق السلام، على أن تتخلّى عن استخدام القوة وأن تشارك في عملية السلام بهدف التوصل إلى حل شامل يضمن المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

يثني وفد بلادي ثناء كبيرا على أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعلى وجه الخصوص تلك التي تضطلع بها على أرض الواقع في ظل هذه الظروف الصعبة، حيث لم يتم تعزيز القوة من حيث الأفراد أو المعدات. ويشكّل نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الوقت المناسب وبكامل قدرتها، وفقا للقرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، أمرا شديد الأهمية لتعزيز العملية السياسية وتحسين الوضع الإنساني

والأمني في الإقليم. وينبغي أن تنفّذ الدول الأعضاء فورا التعهدات التي التزمت بها للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لكي تستطيع القوة أن تفي بولايتها. ويعرب بلدي عن تقديره العميق للأدوار التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ويدعم بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام والمبعوثان الخاصان للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، السيد يان إلياسون والسيد سالم سالم، في تعزيز عملية السلام في دارفور. كما نؤيد تعيين كبير الوسطاء المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي سيبني على عمل المبعوثين الخاصين ويعزز عملية السلام.

أخيرا، نشير مع عميق الأسف، إلى الأحداث الأخيرة التي وقعت في المنطقة الحدودية بين تشاد والسودان، والتي عملت على توتر العلاقات الثنائية وعقّدت الوضع الإقليمي. وتود فييت نام أن تهيب بحكومتي تشاد والسودان أن تمارسا أقصى درجات ضبط النفس وأن تمتثلا لأحكام اتفاق داكار، وعلى وجه الخصوص لحل الصراعات عن طريق المفاوضات السلمية.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم، مثل باقي الأعضاء، بالشكر للمبعوثين الخاصين، السيد يان إلياسون والسيد سالم سالم، لا على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما اليوم فحسب، بل أيضا على العمل الذي اضطلعا به طوال الـ ١٨ شهرا الماضية. ونود أن نعرب عن تأييدنا القوي لعملهما.

ونعرب عن إحباطنا الشديد لزيادة تدهور الوضع في دارفور وفي أجزاء أخرى من السودان خلال الفترة التي يشملها التقرير. إنها ليست مسألة زيادة تدهور الوضع الإنساني والأمني فحسب، الذي كان سيئا جدا منذ عدة أشهر، بل إنها أيضا العملية السياسية التي توقفت، بالرغم من الجهود المستمرة للوساطة، ومن الواضح أنه لا تتوفر لدى الأطراف الإرادة السياسية لوقف الأعمال القتالية ومواصلة إجراء المفاوضات الموضوعية. وبالإضافة إلى ذلك لا توجد لدى بعض الأطراف الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حل سياسي للوضع.

وفي ذلك الصدد، نؤكد على الدور المحوري لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. ونرحب بما أعلن عنه من تعيين كبير الوسطاء المشترك ونعرب عن أملنا العميق في أن يشكّل هذا خطوة إلى الأمام في اتجاه الجمع بين كل الأطراف على طاولة المفاوضات. ومن الجلي أن هناك دائما صلة واضحة بين الأوضاع الأمنية والعمليات السياسية والحالات الإنسانية. ذلك هو الحال في دارفور أيضا. وتبين التجربة التي خلصنا إليها من زيارتنا الأخيرة لدارفور بوضوح أن الوضع الأمني يشكل شرطا مسبقا لجميع العمليات الأخرى. لقد شاهدنا الوضع على أرض الواقع؛ وتكلمنا مع الناس في معسكرات اللاجئين والمشردين داخليا، ومن الواضح أن هناك شعورا باليأس، تتسبب فيه أساسا الشواغل الأمنية الشديدة الخطورة.

ويكمن أحد جوانب عنصر الأمن هذا، بالطبع، في التقيد بالحظر المفروض على الأسلحة وتنفيذه. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى وقف تدفق الأسلحة بحرية في جميع أنحاء السودان وفي جميع أنحاء المنطقة. وينبغي أن تتقيد جميع الجهات الفاعلة بالحظر المفروض على الأسلحة تقيدا تاما.

إن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، كما سبقت الإشارة إلى ذلك اليوم – وقبل ذلك – تسير ببطء. وحتى رقم الـ ٨٠ في المائة المستهدف بنهاية العام ليس مرضيا. إنها ليست مسألة سرعة نشر العملية فحسب، بل إنها أيضا مسألة المعدات. فهنا أيضا نواجه المشاكل. وأثناء الزيارة تم التأكيد – وقد كان هذا فهمي على الأقل – على أن المسألة الهامة هي مسألة توفر

الطائرات العمودية. وينبغي أن تكون جزءا من مسؤوليتنا، ليس لمحاولة ضمان نشر العملية في الوقت المناسب فحسب، بل أيضا للعمل على تسليم المعدات في الوقت المناسب.

وقد ذُكر أن أحد الشروط المسبقة الأخرى هو تطبيع العلاقات بين السودان وتشاد. وقد رأينا مدى تأثير هذه المسألة لا في العملية السياسية بأكملها فحسب، بل أيضا في الوضع الأمني الملموس والحالة الإنسانية، على أرض الواقع. واليوم، أثناء عرض الإحاطتين الإعلاميتين وفي مناقشتنا، تم التأكيد أيضا على أنه ينبغي أن يشارك جميع أصحاب المصلحة في العملية السياسية المقبلة، مما يعني لا مشاركة الحكومة والحركات فحسب، بل أيضا مشاركة ممثلي المجتمع المدني والقادة التقليديين. ونعتبر ذلك الاتجاه الاتجاه الممكن الوحيد. وقد لمسنا في الميدان أهمية تلك الهيئات، وأهمية ذلك القطاع من المجتمع.

ونرحب أيضا بالإعلان بشأن عقد اجتماع رفيع المستوى، ولكننا نؤكد على الحاجة، كما أشير إلى ذلك في هذه الجلسة، إلى التحضير الجيد لذلك الاجتماع. وأعتقد أن الممثل الإيطالي هو الذي أشار إلى أنه ليس لدينا الوقت الكافي لعقد دورات لتقارع الأفكار، ويجب أن تكون الاجتماعات الرفيعة المستوى التي نعقدها معدة إعدادا جيدا.

واسمحوا لي أن أقول إنه بينما ينبغي لدارفور أن تظل محط تركيزنا، فإن هناك مسائل ملحة أخرى لا يجوز لنا أن نتجاهلها. فما زال الصراع بين الشمال والجنوب يؤثر أيضا على أعداد كبيرة من السكان، كما أظهرت مؤخرا الأحداث المأساوية في أبيي. ولذلك، ما زالت مواصلة تنفيذ اتفاق السلام الشامل مهمة وضرورية.

أخيرا، اسمحوا لي أن أشدد على نقطة أثيرت من قبل. لقد قيل إنه لا توجد تدابير لبناء الثقة في الميدان، وإن هناك نقصا واضحا فيها. إننا نرى أن أحد العناصر الأساسية في تلك التدابير هو ظاهرة الإفلات من العقاب. وقد جرى التشديد على ذلك خلال زيارتنا. ولمسنا أن تقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم إلى العدالة من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في تعزيز الدعم الشعبي لتلك التدابير. وقد أكدنا خلال محادثاتنا مع المسؤولين في الخرطوم بشأن هذا الموضوع على ضرورة تعاون كل الأطراف تعاونا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية بغية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن أيضا ممتنون للمبعوثَين الخاصين للأمين العام والاتحاد الأفريقي، السيدين يان إلياسون وسالم أحمد سالم، على إحاطتيهما الإعلاميتين الموضوعيتين عن سبل المضي قدما بالعملية السياسية في دارفور. ويؤكد التحليل الذي قدمه المبعوثان أن الجهود الدولية بشأن التسوية في دارفور، خاصة من خلال مجلس الأمن، يجب أن تركز على مواصلة السير في عملية تفاوض شاملة إلى أقصى حد فيما بين الأطراف في دارفور تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ونحن نرى أنه يجب أن يوضع على رأس الأولويات استئناف الاتصالات السياسية بين الحكومة والمعارضة في دارفور لتحقيق اتفاق سريع بشأن وقف الأعمال العدائية. إن دفع العملية السياسية إلى الأمام سيؤدي بلا شك إلى تعزيز الأمن في دارفور. وسيؤدي ذلك أيضا إلى التعجيل في نشر العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. فالافتقار إلى تقدم متسق نحو التسوية السياسية يجعل الجهود المبذولة، بما فيها جهود حفظ السلام، غير فعالة فيما يتعلق بالتوصل إلى حل طويل الأجل في دارفور. ومن الواضح أنه يجب تعجيل نشر القوة المختلطة في أسرع وقت ممكن، وإن كان ذلك لا يؤدي بحد ذاته إلى حل طويل الأجل للأزمة.

إننا نشاطر المبعوثَين الخاصين آراءهما فيما يتعلق بالمسؤولية الأساسية للسودانيين أنفسهم عن مصير التسوية،

وفي نهاية المطاف عن مصير البلد. والعقبات التي تعترض طريق التسوية السياسية اليوم هي أساسا من صنع مجموعات المتمردين في دارفور.

وقد سمعنا اليوم تأكيدا من جانب المبعوثَين الخاصين لحقيقة سلبية للغاية، وهي استمرار الانقسامات داخل مجموعات المتمردين. إن قادة مجموعات المتمردين عاجزون عن الاتفاق على برنامج موحد للمفاوضات السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حركة العدل والمساواة سلكت بوضوح طريق الكفاح المسلح ضد حكومة السودان. ومن الواضح أيضا أن المتمردين لديهم قنوات متطورة لامتلاك الأسلحة والحصول على الدعم المالي. وما من حاجة إلى إعادة التأكيد على أن جميع قرارات مجلس الأمن بشأن دارفور، بما فيها الحظر على الأسلحة، يجب أن تنفذ تنفيذا كاملا من جانب جميع الأطراف.

ونعتقد أنه فيما يتعلق بقادة مجموعات المتمردين التي لا يمكن التوفيق بينها، يجب اتخاذ تدابير ملائمة، بما في ذلك الجزاءات. وقد أصغينا باهتمام إلى الآراء التي عرضها السفير كومالو من جنوب أفريقيا ونحن نشاطره تلك الآراء. كما نعرب عن الأمل بأن تعيين الأمين العام لوسيط وحيد للعملية السياسية في دارفور، الذي نتوقعه قريبا، سيوفر زخما قويا لاستئناف المفاوضات بين الأطراف في دارفور.

وبطبيعة الحال، فإننا نحيي المساهمة العظيمة للمبعوثَين الخاصين، السيد إلياسون والسيد سالم، لقضية استعادة السلام والحياة الطبيعية في دارفور. ولا شك في أن خبراتهما ودرايتهما ستكون ضرورية في المستقبل أيضا.

إننا نؤيد الحجج التي ساقها الأمين العام تأييدا كاملا ونشاطره إياها بخصوص أن السلام في السودان غير قابل للتجزئة. وإن التقدم نحو التسوية في جنوب السودان سوف يحدد إلى حد بعيد مدى التقدم في حل الأزمة في دارفور.

ونرحب، في هذا الصدد، بالإنجاز الذي تحقق مؤخرا فيما يتعلق بمسألة أبيي، ونعول على حقيقة أن تلك الاتفاقات ستنفذ بالكامل من جانب الطرفين. وقد أتيحت لمجلس الأمن مؤخرا فرصة اتخاذ موقف بشأن تلك المسألة، ونحن ما زلنا متمسكين بذلك الموقف.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن يتم تطبيع العلاقات بين السودان وتشاد. ومرة أخرى، أود التأكيد على أننا نتفق مع تقييم المبعوثَين الخاصَين بشأن هذا الموضوع. كما نتفق مع استنتاجاتهما بشأن أهمية البعد الإقليمي في حل مشاكل السودان، وكذلك بشأن أهمية المحافظة على وحدة السودان وسلامة أراضيه للاستقرار في القارة الأفريقية بأسرها.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أتيحت لي مؤخرا فرصة التحدث مع رئيس جمهورية كوت ديفوار، السيد غباغبو، وقد أخبرته بأن كوستاريكا، بوصفها أمة من أمريكا اللاتينية، ليست لديها ارتباطات استراتيجية في أفريقيا. وعندما ننظر في حقائق الواقع الأفريقي، فإننا نفعل ذلك بنوايا حسنة ونحاول المساهمة في عمليات السلام في المنطقة.

وهذا هو الموقف الذي ننطلق منه عندما نتناول مسألة السودان والمنطقة. وقد نادينا مرات عديدة في هذا المجلس بوجوب اتخاذ نهج إقليمي. وهناك قطاع طرق، مثل جوزيف كوني، الذي يفر من بلد إلى آخر هربا من مطارديه. وتلاحقه اليوم بعثة الأمم المتحدة في السودان، وقد تلاحقه غدا بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، أو بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنه مطارد من قبل الجميع، ولكن جهودنا ظلت منعزلة بعضها عن البعض. وقد سمعنا اليوم من المبعوثَين الخاصين أن مشاكل المنطقة هي في الواقع مشكلة واحدة. ويجب أن يتعامل المجتمع الدولي أولا مع هذه المشكلة الكاملة والواحدة بكل تعقيداتها.

وأود بإيجاز أن أؤكد على أن حكومة السودان يجب أن تفي ببعض الشروط التي تبدو أساسية: توفير الظروف الملائمة لعمل بعثات الأمم المتحدة، وظروف الأمن للبعثات وللعاملين الإنسانيين. وعندما تحدثنا مع ممثلي المنظمات الإنسانية في دارفور، أبلغونا أنهم خسروا ما قيمته ٢ مليون دولار من المركبات والمعدات. وأبلغونا أيضا بالخسائر في الأرواح التي تكبدوها نتيجة للهجمات وبالقيود المفروضة على تنقلهم، مما يحول دون مغادرتهم لبعض المناطق المحددة. وبعبارة أخرى هناك قيود كثيرة. وأعتقد أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق حكومة السودان. وعلى الحكومة أن يكون موقفها أكثر انفتاحا على المجتمع الدولي.

في ''قاعة الصداقة'' استمعنا، نحن أعضاء المجلس الخمسة عشر، إلى السيد نافي علي نافي، الذي تكلم بلا تردد عن شواغل حكومته الكبيرة وتحفظاتها إزاء أعمال الأمم المتحدة. وإذ استمعنا إلى تقارير المبعوثَين الخاصين وقرأناها، فقد أدهشنا التقييم الوارد للانقسامات الداخلية في الحركات المختلفة، ولإرادتها أو افتقارها إلى الإرادة للمشاركة. وأنا أتفهم بالفعل ما قاله كلاهما. وأشعر أن تقاريرهما لم تقدم الكثير من التقييم لموقف حكومة السودان. ومهما يكن فهمنا لذلك، فإنه يبدو لي أن من الصعب على مجلس الأمن أن يتصرف على نحو متسق بدون صورة واضحة نوعا ما لموقف حكومة السودان إزاء جهود الأمم المتحدة.

ومن الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة قد أنفقت بين ٢,٣ إلى ٢,٤ بليون دولار في السودان هذا العام. وبوصفي ممثلا لبلد ليست له مصالح استراتيجية في المنطقة، فإنني أشعر بأن تلك الحكومة لديها الكثير من الارتياب بأعمال الأمم المتحدة. وهي حكومة تتجاهل القرارات التي اتخذها مجلس الأمن تحت الفصل السابع من الميثاق. وهي حكومة لا تربط بين السلام والعدالة. وهي حكومة ما زالت بشيء من التطاول تبقي على أحمد هارون وزيرا للشؤون الإنسانية، ولم تسلّم بعد السيد قشيب الذي أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أمرا باعتقاله. وبالتالي، لا بد للمرء من التساؤل عن معنى تلك الإجراءات.

إنني أتفق مع السيدين إلياسون وسليم بشأن ضرورة الاتساق على كل مستويات العمل. وهناك ضرورة للاتساق بين جهود المجتمع الدولي والجهود الإقليمية. ولم نحقق ذلك حتى الآن، ولكنها مجالات يمكننا مواصلة العمل فيها. وأعتقد أن تحقيق الاتساق في النهج الدولي إزاء حكومة السودان مهمة كبيرة في هذه المرحلة. ويجب أن نتوجه إلى ذلك بشكل إيجابي وبروح التعاون وتقديم المساهمات وبناء الثقة. وفي هذا الصدد، نرحب بفكرة الوسيط المشترك. ونحن على يقين بأن عمل الوسيط المشترك إلى جانب عمل المبعوثين الخاصين، يمكن أن يعزز الثقة بين الأمم المتحدة وحكومة السودان. ووجود مثل هذا التفاهم أمر أساسي بكل تأكيد. وإذا ما تمكّنا من تحقيق ذلك، فأنا على ثقة بأن الحركات والمليشيات والمجموعات التي تعرقل السلام في دارفور وفي السودان يمكنها أن ترى مشاكلها وقد حُسمت.

معذرة، السيد الرئيس، على خروجي عن بياني المكتوب. وبعد أن استمعت إلى زملائي وإلى المبعوثين الخاصين، فإننا، وفد بلدي وأنا، سنكون ممتنين إذا ما رأى المبعوثان الخاصان من المناسب إطلاع المجلس على تقييمهما لما يشعران به إزاء حكومة السودان.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر السيد سالم أحمد سالم، وصديقي الحميم، رئيس الجمعية العامة الأسبق، السيد إلياسون، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أنقل لهما امتنان جمهورية بنما على الجهود التي لا تكل والتفاني الشخصي في أداء هذه المهمة الشاقة. ويحدونا الأمل أن يواصلا العمل بنفس النشاط الذي أبدياه في الماضي.

تجري حاليا ثلاث عمليات اجتماعية – سياسية مترابطة بشكل وثيق في السودان يشارك فيها مجلس الأمن. وهي: عملية السلام؛ ونشر وبدء عمل العملية المختلطة؛ وقرار المجلس بإحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. و لا تحقق أي من هذه العمليات التقدم الملائم المنشود. وكما أشار السيدان إلياسون وسالم، فإن فشل العملية السياسية، يعود بدرجة كبيرة إلى فشل الحكومة السودانية والحركات وبعض مجموعات التمرد في اتخاذ القرار ببدء الحوار السياسي. وفضلا عن ذلك، فإن بعض مجموعات المتمردين تتلقى الدعم من أعضاء مؤثرين في المجتمع الدولي داخل المنطقة وخارجها.

وفيما يتعلق بنشر العملية المختلطة، فعلى الرغم من بعض التقدم المحدود، هناك نقص واضح في التعاون من جانب حكومة الخرطوم. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في هذا المجال من جانب المنظمة، بما فيها مجلس الأمن والأمانة العامة، فإن الأمم المتحدة فشلت في توفير القوات وتجهيز المعدات الكافية لتمكين العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور من تنفيذ ولايتها.

وفيما يتعلق بقرار مجلس الأمن بإحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، قامت المحكمة بأداء المهمة الموكلة إليها. ولكن المجلس لم يوفر الدعم الذي يستحقه ذلك القرار. وفي هذا الصدد، لا أملك إلا أن أشير إلى الكلمات التي قالها الرئيس كابيلا والتي اقتبسها السفير ساورز هنا:

(تكلم بالانكليزية)

”لا يمكن للمرء أن يطرح بالعدالة جانبا ثم يأمل في تحقيق سلام دائم“ (انظر أعلاه).

(تكلم بالإسبانية)

وإذا أضفنا إلى ما تقدم الافتقار المتكرر لاتفاق السلام الشامل – كما شهدنا في التدمير المشين لبلدة أبيي – والتوتر بين حكومتي السودان وتشاد، فإنه لا مفر من الاستنتاج، على الرغم من كلام السفير سبتافورا، أننا نواجه حالة ميئوسا منها إلى حد ما. وفي ظل هذه الحالة، لا يمكننا أن نأمل في التغلب على العنف في دارفور وفي السودان بصفة عامة ما لم يتصرف المجلس وكل الأعضاء في الأمم المتحدة بطريقة مختلفة وبتوافق أكبر مع قرارات المجلس. وكما ذكر السيد إلياسون، فإن ذلك سيتطلب منا تقديم حوافز ومثبطات إلى أطراف الصراع. وكما أشار الممثل الدائم لليبيا، فإن ذلك سيتطلب مشاركة متواصلة أعظم من المجتمع الدولي والقادة التقليديين. وكما ذكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة، فإن ذلك سيقتضي تشديد الجزاءات الحالية، لا سيما الحظر على السلاح، وفرض جزاءات جديدة إذا اقتضى الأمر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

لقد أُثيرت نقاط كثيرة، وامتدت المناقشة فترة طويلة. وسوف أتوخى الإيجاز وأعرض بضع نقاط فقط.

أولا، أود أن أتقدم بالشكر للمبعوثَين الخاصَين على خدمتهما وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم. لقد وصفا وصفا جيدا الحالة والتحديات التي نواجهها. ولقد وضعا مجلس الأمن أمام تحدٍ؛ والكرة الآن في ملعبنا بشأن ما ينبغي أن نفعله في ضوء ما وصفوه. وأود أن أؤكد على بضع نقاط استخلصتها من إحاطتيهما الإعلاميتين، وأن أتكلم عما ينبغي أن نفعله.

ثانيا، إن الحالة، بالطبع، يمكن أن تزداد سوءا. ولذا، فإن أول مهمة لنا هي أن نقرر ما الذي يمكن أن نفعله لتجنب ذلك. وبالتأكيد لو أن اتفاق السلام الشامل لم يتم

تنفيذه – ولو انهار الاتفاق بين الشمال والجنوب – فإن الحالة قد تسوء كثيرا في السودان. ولذلك، من الهام جدا أن نبقى مهتمين بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وبعد هذه الجلسة، سيصدر المجلس بيانا رئاسيا فيما يتعلق بأبيي؛ وينبغي لذلك أن يبعث رسالة جيدة بأن المجلس لا يزال منخرطا ومركزا على مسألة اتفاق السلام الشامل. وينبغي أن يكون ذلك شغلنا الشاغل في الفترة القادمة.

النقطة الثالثة التي أود أن أثيرها تتعلق بالحالة الأمنية. وأعتقد أن من الواضح، على الأقل بالنسبة لي ولوفدي، أنها مسألة أساسية: فبدون الأمن – أو التحسن في الحالة الأمنية، لأنه سيتعذر علينا الحصول على أمن كامل فترة طويلة – سيتعرض كل شيء للخطر. وأعتقد أنه لا يمكن تحقيق تقدم سياسي في بيئة تتسم بالدرجة الحالية من انعدام الأمن. سأعود إلى المسار السياسي بعد قليل، لكننا نعرف أن مصادر انعدام الأمن كثيرة. وإن معالجة جميعها في ذات الوقت تنطوي على تحد كبير. وثمة عوامل داخلية وخارجية وإقليمية – عوامل تؤثر على الحالة الأمنية.

ثمة شيء يساعد مساعدة هامة فيما يتعلق بالأمن هو النشر الفعال للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقد أعرب المجلس عن رأيه بالإجماع بخصوص هذه المسألة. ولسوء الحظ أن الانتشار لم يتم كما كان متوقعا من حيث السرعة وفعالية القوة. وهناك تحديات نحتاج إلى معالجتها ونحتاج، في رأيي، إلى أن نكون أكثر اهتماما. وأحد هذه التحديات هو التأكد من أننا نوجه اهتمامنا إلى الأمانة العامة: وهو أن تضطلع الأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام بما هو مطلوب منهما الاضطلاع به. ولقد تكلم العديد من الزملاء عن المتطلبات اللوجستية التي ينبغي معالجتها. فهناك موارد متوفرة: أموال تم تخصيصها لهذا الجهد. لكنني أعتقد أن هذا كان بطيئا. فالأمم المتحدة – الأمانة العامة – يمكن وينبغي أن تفعل المزيد، ونحن بحاجة إلى أن نكون أكثر اهتماما كي نضمن أن يكون قصدنا مفهوما بصورة جيدة، وأن كل السرعة المطلوبة التي يمكن توليدها قد تم فعلا توليدها.

كذلك أعتقد بصراحة أننا لسنا صارمين بما فيه الكفاية مع حكومة السودان. وأعتقد، بل يمكننا القول، إنها تماطل فيما يتعلق بانتشار قوة فعالة، وأن الزملاء غير مستعدين لتقديم الحوافز للحكومة بصورة ملائمة. وأعتقد أنه يتوجب علينا النظر في الذي يمكن أن نفعله وليس ما ينبغي القيام به لضمان أن تكون هناك قوة فعالة في مواقعها. وأحيانا، يتم استغلال رغبة الحكومة في التفاوض على المسار السياسي كدرع لتجنب الضغط عليها بشأن الأمور الأخرى بقدر الحاجة إلى الضغط عليها. وأعتقد أنه لمعالجة هذه المشكلة نحتاج إلى التركيز على ذلك.

النقطة الثالثة هي مسألة نشر القدرات الصحيحة هناك، وكلنا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لحمل المجتمع الدولي على ضمان توفير تلك القدرات، سواء كانت مروحيات النقل الثقيل أو المتوسط. ومن جانبنا، تنفق الولايات المتحدة، بالطبع، حوالي ١٠٠ مليون دولار لرفع مستوى القوات الأفريقية – ٦ ٠٠٠ منهم على الأقل – إلى مستوى من القدرة كفيل بنشرهم هناك بأسرع وقت ممكن. وأعتقد أن في مقدورنا أن نكون أكثر تركيزا كي نشجع الانتشار أو توفير الأصول المناسبة.

وأعتقد أيضا أن هناك عاملا يمكن أن يؤثر على الحالة هو الأسلحة في المنطقة. ونحتاج إلى النظر في الحالة فيما يتعلق بالحظر – ولقد أثار عدد من الزملاء هذه المسألة – وإلى أن نرى ما إذا كان الحظر يُنفذ بفعالية أم لا.

سأتطرق بإيجاز إلى النقطة الرابعة، أي العملية السياسية. واضح أنها في غاية الأهمية. ففي نهاية المطاف، لا يمكن بدونها تحقيق السلام في دارفور أو في السودان. ولقد

تم توضيح التحديات بشكل جيد: تجزؤ حركات التمرد؛ والاختلافات بين المجموعات المتمردة؛ وسياسات الحكومة، ليس فقط فيما يتعلق بدارفور – بالرغم من أنها مستعدة للتفاوض – وإنما كذلك، كما قيل، فيما يتعلق بسياساتها المتصلة باتفاق السلام الشامل؛ والتناحرات الإقليمية الموجودة. فهذا كله يجعل ذلك صعبا. وعلينا أن ننظر إذا كانت هناك سبل أخرى يمكن بها تحفيز الأطراف على التحرك. ما الذي يمكن لكل واحد منا أن يفعله، أو ما الذي يمكننا أن نقوم به – أو البعض منا – لنقوم سويا بعمل أفضل؟

إننا نرحب بالتعيين الوشيك لكبير الوسطاء. ولقد قال السفير كومالو إنه ينبغي لنا أن نصلي من أجله؛ سوف نقوم بما هو أكثر من ذلك: سوف نصلي من أجله وسوف نتعاون معه أيضا. إنني أعرف أنه سوف يواجه تحديا خطيرا، ولكي ينجح علينا أن نرى كيف يمكن حفز الأطراف المختلفة.

ومن وجهة نظري، من الخطأ أن نتوقع الكثير من المسار السياسي في الفترة القصيرة، نظرا للصعوبات القائمة. ولذلك، أعتقد أن التركيز في الأمد القصير ينبغي أن يكون أكثر على المسار الأمني: وتحسين البيئة الأمنية، وذلك بوجود قوات هناك ذات قدرة أكبر.

نقطتي الأخيرة هي أعتقد أن الحالة – التي وصفها بعض الزملاء على أنها قاتمة وصعبة – يمكن أن تؤدي بالمرء إلى الشعور بالإرهاق وربما يقول إنه لا يمكن أن نفعل بشأنها أكثر مما فعلنا، وإن علينا أن نتعلم التعايش مع هذه الحالة. وأعتقد أن ذلك خطأ. وأعتقد أنه من الهام جدا أن نكرر القول إن هذه حالة هامة وتترتب عليها عواقب ضخمة، ليس فقط من الناحيتين السياسية والأمنية، كما وصفها المبعوثان الخاصان القديران جدا، وإنما كذلك من ناحية الحالة الإنسانية المزرية. ولذا، نحن بحاجة إلى الاستمرار في تركيز جهودنا. وبالتأكيد، هذا ما ستقوم به حكومتي. ولكن علينا أيضا أن نعترف بأن مصداقيتنا، كمجلس الأمن، هي على المحك هنا، نظرا للقرارات التي اعتمدناها والموارد التي تُنفق، وأن الرغبة في إنفاقها موجودة.

إن ما نحتاج إليه هو تعديل نهجنا، بحيث نكون أكثر فعالية مما نحن عليه، لأن هناك بالتأكيد فجوة كبيرة بين ما نريد أن نكون عليه وما نحن عليه الآن. ولذلك، أعتقد أن المبعوثَين الخاصَين قد طرحا علينا بعض المسائل للنظر فيها – وللنظر فيها بجدية. ومرة أخرى، أود أن أتقدم إليهما بالشكر على خدمتهما وعلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما اليوم. إن بلدي يكن لهما بالغ الاحترام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد إلياسون للرد على الملاحظات والأسئلة التي أُثيرت.

السيد إلياسون (تكلم بالانكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على ملاحظاتهم البنّاءة والمفيدة جدا، وكذلك على الدعم القوي الذي أعربوا عنه بالنسبة لعملنا. إنني أعتقد أننا قد حددنا بعض الاتجاهات التي ينبغي أن ننحوها في المستقبل.

إنني مسرور أن يشير الأعضاء إلى ست نقاط ذكرتها في العرض الذي قدمته. وبالنسبة لإحدى هذه النقاط، وبالتحديد العلاقة بين الشمال والجنوب واتفاق السلام الشامل، أود أن أقدم للأعضاء معلومات إضافية. إن هذه العلاقة حاسمة بالنسبة لدارفور، وطبعا، بالنسبة للسودان بأسره.

فيما يتعلق بصلاحيات كبير الوسطاء المشترك الجديد، وهو دور اقترحناه قبل مدة طويلة، بودنا أن نقترح عليه أن يأخذ بعين الاعتبار البعدين الإقليمي والوطني

للمسائل. فهذه المعايير لم تكن ضمن صلاحياتنا، لكننا نأمل، في ضوء هذه المناقشة، أن ينظر إليها كخطوة نحو الأمام. وعلى أية حال، تم توسيع الولاية، ليس بطريقة رسمية من شأنها أن تتطلب من الوسيط أن يتعامل مع تفاصيل هذه المسائل، لأن المرء لا يستطيع ببساطة التعامل مع دارفور بدون الأخذ بعين الاعتبار العلاقة مع تشاد، مثلا، والعلاقة مع اتفاق السلام الشامل.

وجانب آخر أود أن أتعرض إليه، في الإجابة عن السؤال الذي طرحه صديقي السيد كومالو، هو مسألة الحوافز وعدمها وكذلك الإجراءات التي تم اتخاذها أو الضغوط التي مورست على مجلس الأمن. هذا سؤال يصعب على سالم وأنا الإجابة عنه. فنحن نقوم بعمل الوساطة، وتقريب الأطراف بعضها من بعض. ونحاول أن نقدم تقريرا منصفا عن الحالة، ولكن مجلس الأمن يكون دوره عندئذ استخلاص النتائج من تقاريرنا. مع ذلك، لا بد لي أن أقول إنه خلال محادثاتنا كان من المفيد أن نعرف وأن نذكّر الأطراف بأن المجلس قد اتخذ إجراءات محددة ولديه أدوات معينة يستعملها. وأتذكر بصورة خاصة البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، حيث ذكر أن الأطراف – بما فيها، بالطبع، الحكومة والحركات على السواء – التي تعرقل العملية السياسية وعملية حفظ السلام أو العمليات الإنسانية، ستكون عرضة للإجراءات الصادرة عن مجلس الأمن. وفي بعض الأحيان قمنا سالم وأنا بتذكير الأطراف بالإجراءات التي اتخذها المجلس، وبالتأكيد كان لذلك أثر عليهم. وأعتقد أنه ينبغي إجراء مناقشات مماثلة في الوقت الحالي.

وأعتقد أنه من الهام أن ينظر الأعضاء إلى الحوافز وعدمها. وينبغي للمحادثات أن تكون خيارا مغريا أيضا بالنسبة للحركات نفسها. وهنا، أعتقد أن على الحكومة أن تؤدي دورا خاصا، لا بصفتها الطرف الذي لديه الموارد والمسؤوليات عن أمن الدولة ورخائها فحسب، بل كذلك بصفتها الطرف الذي يمكن أن يطرح على الأقل بعض الأفكار البناءة بشأن تشاطر السلطة وتقاسم الثروة والأمن.

الحركات تسأل دائما عن التعويض عن سنوات ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ المريعة وتطالب بنزع سلاح ميلشيا الجنجويد. ونحن نطلب من الحكومة أن ترسل إشارات ذات طبيعة ملموسة أكثر كي تأتي الحوافز كذلك من جانب الحكومة. وأعتقد أنه من الهام أن يكون هناك تذكير جديد من المجلس، مماثل للرسالة الموجهة بالبيان الرئاسي الصادر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ومنبثق عن مناقشة المجلس الأخيرة لهذه المسائل.

لقد سُئلت عما إذا كان لدى حركة العدل والمساواة خطة وطنية أم لا. نعم، إن لديها خطة وطنية، وأعتقد أن ذلك هو أحد الأسباب لماذا تردّ الحكومة، فيما يتعلق بحركة العدل والمساواة، بقوة أكبر من ردها بالنسبة للحركات الأخرى، وبالطبع، إلى جانب حقيقة أنه شُن هجوم على أم درمان في ضواحي العاصمة الخرطوم قبل بضعة أسابيع فقط.

أود أن أقول إنه ربما يتعين علينا أن نواصل تشجيع عملية للمحادثات أو الحوار مع حركة العدل والمساواة. وتهدف الحكومة الآن إلى إدراج هذه الحركة في قائمة الإرهابيين وهكذا. وهذا شيء لن ننخرط فيه نحن الوسطاء. لكنني أعتقد أن من الأهمية بمكان أن تمتد قنوات الاتصال إلى حركة العدل والمساواة بموجب الاستنتاج الذي عادة ما نخلص إليه في الصراعات حول العالم، وبالتحديد على المرء في النهاية أن يتحدث إلى عدوه، وعلى المرء أن يتحدث إلى الأطراف ذات الصلة من أجل إنهاء الصراع.

لقد أثيرت مسألة الإفلات من العقاب. هذه ليست، مرة أخرى، جزءا من ولاية التفاوض بالنسبة لنا، لكنني

لا أزال أرغب في تكرار نقطة واحدة تطرقت إليها في العرض الذي قدمته، تضع الإفلات من العقاب في إطار أوسع. إن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون حاسمان بالنسبة للثقة التي ستُبنى وبالنسبة لعملية سياسية ذات مصداقية تكون ممكنة ولحصول مصالحة وطنية. لقد أشرنا إلى تلك النقطة في منظورنا العام حيث أعتقدت أنه كان مناسبا.

أما النقطة الأخيرة لدي فإنها تتعلق بالإيجاز الجيد جدا الذي قدمه رئيس المجلس في مناقشة اليوم. وأعتقد أن من الهام لنا ألا نستسلم للقنوط واليأس. وعلى النقيض من ذلك، وحيث أن الحالة قد وصلت هذا المنحى الخطير وأن الهوامش أصبحت ضيقة جدا – وقد مضى علينا فترة في الميدان ونرى النساء يستصرخن من أجل الماء، ونرى أطفالا يموتون تقريبا أمام أعيننا، ونرى اليأس في عيون الناس – أعتقد أنه من الهام للغاية أن نأخذ منهجا واقعيا على الأجل القصير والأجل الطويل كليهما. وأعتقد أن منظور الأجل القصير هو أنه يتعين على الجميع التحلي بالحس بالمسؤولية للتأكد من عدم وجود أي تصعيد لدينا للأعمال القتالية، بل في الواقع، أن نتخذ خطوات في اتجاه وقف الأعمال القتالية وأن نحكم سيطرتنا على كل شخص أو أي شخص يسلك الطريق العسكري.

ليس هناك حل عسكري للمشاكل في دارفور. وعلينا أن نبرهن تلك النقطة، وأعتقد أنه يتعين علينا أن نوضح تلك النقطة لا كوسطاء أو كمجلس الأمن الدولي أو كمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فحسب، بل علينا أيضا أن نفعل ذلك كأفراد، نمثل دولا، على سبيل المثال، كما هو الحال معكم، سيدي الرئيس، تجلس في هذه الهيئة القوية جدا والمسؤولة عن السلم والأمن الدوليين.

لذلك أعتقد أننا نحتاج أيضا إلى تعبئة قوة بلداننا الفردية ونفوذها. ولا يمكننا أن نسهم في هذا إلا إذا أظهرنا أنه توجد جبهة راسخة لشجب انعدام الأمن ووقف التصعيد. وبالقيام بذلك، كما قلتم، سيدي، للتو يمكن أن نهيئ بيئة مناسبة يمكننا في ظلها إذن أن نتخذ المزيد من الخطوات في الأجل المتوسط، ولكن في أقرب وقت ممكن، من أجل عملية سياسية ذات مصداقية. وأعتقد أن تلك هي خطة. إنها لا تدفعنا إلى اليأس؛ بل إنها نهج واقعي. فلنتناول مسألة الأمن ومن ثم نتخذ الخطوة المفضية إلى عملية سياسية ذات مصداقية.

وبتلك الملاحظات أشكر المجلس على الدعوة لعقد هذه الجلسة وإعطائنا الفرصة لإجراء مناقشة بهذه الطريقة المفتوحة والشفافية كما فعلنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد إلياسون على توضيحاته التي قدمها وعلى ردوده.

أعطي الكلمة الآن للسيد سالم للرد على الملاحظات والأسئلة التي طُرحت.

السيد سالم (تكلم بالانكليزية): شأني شأن زميلي أود أيضا أن أشكر المجلس على الفرصة التي منحنا إياها وأيضا على الاهتمام الجاد الذي تناول به المجلس هذه المسألة. سأتوخى الإيجاز في ردي على قضايا معينة أثيرت، خاصة العلاقة بين العملية السياسية ومسألة الأمن.

سيكون أمرا مثاليا أن نحصل على الموافقة، ومن ثم تصبح الحياة أريح للجميع وخاصة بالنسبة لحفظة السلام. ولكن ذلك شيء مثالي لا غير. أما الحقيقة على أرض الواقع فهي أنه لا يوجد اتفاق. والحقيقة على الأرض هي أنه ما لم تعالجوا مسألة الأمن فإن العملية السياسية تصبح مستحيلة.

وأينما ذهبنا، ومهما ناقشنا، سواء مع ممثلي الأشخاص المشردين داخليا أو ممثلي المجتمع المدني، أو سواء في المناطق التي تطرقت إليها في بياني، أو في المناطق التي

تسيطر عليها الحكومة أو في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، فإن الكل يتكلم عن الأمن، الأمن، الأمن. وهكذا فإن مسألة النشر السريع للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تصبح هامة.

أريد أن أقول شيئا واحدا آخر بشأن هذه النقطة، وهو أن بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان كانت هناك وفعلت الشيء الكثير في ظل ظروف صعبة للغاية. ولكن البعثة بدأت تفقد مصداقيتها لأنها لم تتوفر لديها الموارد اللازمة والمعدات اللازمة. وهناك الآن خطر وهو أنه إذا لم يتم القيام بشيء ما لتعزيز العملية المختلطة في دارفور فإنها ستواجه المشكلة نفسها التي واجهتها بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. لقد تكلمتُ في وقت سابق عن الآمال والتوقعات. وعندما كنا في دارفور كان الجميع ينتظر العملية المختلطة. والجميع كان يتكلم عن مدى أهمية العملية. ولكن ما أن شاهدوا، حقا، أن الفرق بين العملية المختلطة وبعثة الاتحاد الأفريقي ضئيل جدا، أدركوا أنه ستكون هناك مشكلة. لذلك أعتقد أن من المثير للاهتمام، لا للعملية السلمية فحسب بل أيضا لمصداقية مجلس الأمن، أن تعالج هذه المسألة بطريقة فعالة.

إن انخراط المجتمع المدني في رأيي لا بد منه، وكما ذكر يان، فإن الحكومة والحركات كانت في البداية معارضة تماما لأية فكرة تتكلم عن إشراك المجتمع المدني.

لقد بدأنا الآن نرى بعض التغيير. وكما قال، فقد أخبرتنا حكومة السودان بوضوح أنها تؤيد فكرة المجتمع المدني. ولكن في التحليل النهائي، لا بد للمرء أن يُشرك هؤلاء الأشخاص لأنه لا تستطيع الحكومة ولا الحركة الادعاء بالتمثيل الحصري لشعب دارفور. هناك أشخاص يريدون السلام، سواء كانوا زعماء تقليديين أو منظمات المجتمع المدني. والشيء الذي تخرج به من دارفور هو أن الناس في دارفور يريدون السلام. بغض النظر عن انتمائهم السياسي، وبغض النظر عن مكان تواجدهم، هم يريدون السلام.

وبالنسبة لمسألة الحوافز والعوامل المثبطة، أعتقد أن صديقي يان قد أجاب على النحو السليم. لقد استخدم عبارتي ''الحوافز والعوامل المثبطة''. وإذا طالعتم خطابي سترون أنني استخدمت عبارتي ''التشجيع أو التثبيط''. ولكن بشكل أساسي ما نقوله هو إنه يجب أن يتمكن المجلس من فعل شيء ما. وأحذر بتواضع من الإنذارات المتكررة التي لا تُتخذ إجراءات لمتابعتها، إنذارات مثل ''إذا فعلتم ذلك، شيئا ما سيحدث؛ وإذا لم تفعلوا ذلك، سيحدث شيء ما آخر''. ولا يحدث شيء. وبعد ذلك لا تكون مصداقية المجلس وحدها في المحك بل وحتى قدرة المشاركين في عملية السلام تصبح معاقة بعض الشيء. وبالتالي فإني أقول نعم، هناك حاجة إلى التشجيع أو إلى الحوافز، وهناك حاجة أيضا إلى التثبيط أو إلى العوامل المثبطة.

وبالنسبة لمسألة الإشراك، أعتقد أن الإشراك مهم جدا، وكما قال يان أيضا. نحن نعرف موقف حكومة السودان. ونعرف كيف يشعرون بعد الهجوم على أم درمان. إلا أن استجابة المجتمع الدولي كانت سريعة. وبالذهاب إلى أبعد من ذلك، لا يمكن للمرء أن يقول إنه ينبغي استبعاد طرف معين. أعتقد أنه ينبغي للحركة نفسها أن تستثني نفسها من العملية. ينبغي أن لا تبدءوا استبعاد الناس من المفاوضات، خاصة استبعاد حركة لديها قدر من الدعم – رغم أنني أفهم تماما، وكما شُرح بشكل سليم، أن هناك شعورا بأن جدول أعمال حركة العدل والمساواة يتجاوز دارفور.

وبالرد تحديدا على ممثل كوستاريكا، أقول هذا: في كل من بياننا، أوضحنا تماما أن المسؤولية الرئيسية عن الوضع في دارفور يجب أن تكون على عاتق حكومة

السودان. وهناك مجالات لم تستجب فيها حكومة السودان على ما نتوقع منها أن تفعله. على سبيل المثال، في كل مرة ذهبنا فيها إلى الخرطوم، كنا ننادي مرارا وتكرارا بعدم استخدام القصف الجوي. وقلنا بكل وضوح إنه ينبغي أن يكون الرد متناسب. ما الذي نعنيه بذلك؟ إذا كان هناك هجوم، على سبيل المثال، مثل هجوم حركة العدل والمساواة، من المنطقي لحكومة السودان أن تمارس الدفاع عن النفس، ولكن عندما يستخدم المرء القوة الجوية، وهذه القوة الجوية لا تضر الحركة وحدها فهي تضر أيضا المدنيين العاديين، عندئذ تكون مشكلة. ولهذا كنا نصر على ذلك.

ثانيا، وفي هذه المرحلة، عندما يتعلق الأمر بالمفاوضات، من الصعب جدا تحميل حكومة السودان المسؤولية، لأنهم يقولون دائما إنهم مستعدون للتفاوض. قد نستطيع أن نقول، رغم قولهم إنهم مستعدون للتفاوض، لعلهم في قلوبهم وعقولهم ليسوا مستعدين. لا يمكن للمرء أن يجادل على هذا الأساس بل على أساس ما هو حقيقي. أعتقد أنه من المهم بلوغ مرحلة اختبار حكومة السودان، ولا يمكن اختبارهم إلا في التفاوض. ما هو موقفكم بشأن تقاسم السلطة؟ ما هو موقفكم بشأن تقاسم الثروة؟ ما هو موقفكم بشأن مسألة الأمن؟ عندما نصل إلى تلك المرحلة، عندئذ سنتمكن من القول ما إذا كانت حكومة السودان تتعاون أم لا بشأن مسألة المفاوضات.

وأخيرا، في خبرتي المحدودة في التعامل مع مسألة دارفور، أقول هذا: عندما نتكلم عن الحوافز وعوامل التثبيط، يجب أن يتم تطبيقها بشكل شامل. وعلى الرغم من أن حكومة السودان، كما قلت، تتحمل المسؤولية الرئيسية، سيكون من الخطأ الافتراض بأنه من ناحية لديك كل الطيبين ومن ناحية أخرى لديك كل الأشرار. هذا ليس صحيحا. ولذلك، بعبارة أخرى، عليك أن تتعامل مع الطيبين والأشرار أينما يظهرون، سواء يأتون من جانب الحكومة أو من جانب الحركات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد سالم على تعليقاته وتوضيحاته.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.